

قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨
بالتصديق على الاتفاقية بين
حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية
لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي
لحسابات الأجنبية (FATCA) وملحقها الأول والثاني

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي، وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) وملحقها الأول والثاني، الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٧،
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

صودق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي، وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) وملحقها الأول والثاني، الموقعة في مدينة المنامة بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٧، والمرافقة لهذا القانون.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ٣ جمادى الآخرة ١٤٣٩هـ
الموافق: ١٩ فبراير ٢٠١٨م

اتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)

وحيث أن كلا من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة مملكة البحرين (يشار إلى كل منهما فيما بعد بـ "الطرف"، ومُعاً بـ "الطرفين/الطرفان") ترغبان في إبرام اتفاقية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي؛

وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بإصدار أحكاماً تعرف بوجه عام باسم قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، تمتحدث نظاماً لعملية الإبلاغ من قبل المؤسسات المالية بشأن حسابات معينة؛

وحيث أن حكومة مملكة البحرين تدعم الهدف الرئيسي لمبادرة قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية من أجل تحسين الامتثال الضريبي؛

وحيث أن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية قد أثار عدداً من المسائل التي شملت أن المؤسسات المالية البحرينية قد لا تكون قادرة على الامتثال لبعض جوانب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية نتيجة للمعوقات القانونية المحلية؛

وحيث أن من شأن منهج حكومي دولي لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية معالجة المعوقات القانونية وتخفيف الأعباء المترتبة على المؤسسات المالية البحرينية؛

وحيث أن الطرفين يرغبان في إبرام اتفاقية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية بناءً على عمليات الإبلاغ المحلية والتبادل الآتوماتيكي للمعلومات مع خضوع

ذلك للمرية وغيرها من ضوابط الحماية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بما في ذلك الأحكام التي تقيد من استخدام المعلومات التي يتم تبادلها؛

وبناء على ما تقدم، اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة (1)

التعريفات

1- لأغراض هذه الاتفاقية وأية ملاحق مرفقة بها ("الاتفاقية") سوف يكون للمصطلحات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

أ- مصطلح "الولايات المتحدة" يعني الولايات المتحدة الأمريكية ويتضمن الولايات التابعة لها، ولكنه لا يتضمن الأقاليم الأمريكية، وأية إشارة إلى مصطلح "ولاية" في الولايات المتحدة فإنه يتضمن مقاطعة كولومبيا.

ب- مصطلح "إقليم أمريكي" يعني ساموا الأمريكية، أو كومنولث جزر ماريانا الشمالية، أو جوام، أو كومنولث بورتوريكو، أو جزر فيرجن الأمريكية.

ت- مصطلح "مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية IRS" يقصد به مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

ث- مصطلح "البحرين" يعني مملكة البحرين.

ج- مصطلح "سلطة شريكة" يعنى جهة اختصاص لديها اتفاقية سارية مع الولايات المتحدة لتسهيل عملية تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية. (فاتكا). وتقوم مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية بنشر قائمة تحدد كافة السلطات الشريكة.

ح- مصطلح "سلطة مختصة" يعنى:

(1) في حالة الولايات المتحدة، فإنه يقصد به وزير الخزانة الأمريكية أو من يمثله.

(2) في حالة البحرين، فإنه يقصد به مصرف البحرين المركزي.

ح- مصطلح "مؤسسة مالية" يعني مؤسسة حفظ أو مؤسسة إيداع أو كيان استثماري أو شركة تأمين محددة.

د- مصطلح "مؤسسة حفظ" يعني كيان يحتفظ كجزء أساسي من أعماله - بأصول مالية لحساب الآخرين. ويعتبر أن ذلك الكيان يحتفظ بأصول مالية لحساب الآخرين كجزء أساسي من أعماله إذا كان إجمالي دخل الكيان الناتج عن الاحتفاظ بالأصول المالية والخدمات المالية ذات الصلة يعادل 20% أو أكثر من إجمالي دخله خلال: (1) مدة السنوات الثلاث المنتهية في 31 ديسمبر (أو اليوم الأخير من فترة محاسبية خلال السنة التقويمية) قبل السنة التي يتم فيها تحديد ذلك أو (2) الفترة التي كان الكيان خلالها قائماً، أيهما أقصر.

ذ- مصطلح "مؤسسة إيداع" يعني أي كيان يقبل الودائع في السياق العادي للأعمال المصرفية أو الأعمال المماثلة.

ر- مصطلح "كيان استثماري" يعني أي كيان يقوم بمزاولة أعمالاً (أو تتم إدارته بواسطة كيان يزاول أعمالاً) تتضمن نشاطاً واحداً أو أكثر من الأنشطة أو العمليات التالية لصانح عميل أو بالنيابة عنه:

(1) التداول في أدوات سوق المال (الشيكات، الأذونات، شهادات الإيداع، المشتقات المالية، وغيرها)، أو العملات الأجنبية، أو الأدوات المرتبطة بالصرافة وأسعار الفائدة والمؤشر، أو الأوراق المالية القابلة للتحويل، أو تداول عقود السلع المستقبلية؛

(2) إدارة المحافظ المالية الفردية والجماعية؛

(3) استثمار أو توجيه أو إدارة أموال أو نقود بالنيابة عن أشخاص آخرين.

وتفسر هذه الفقرة الفرعية 1 (ر) بشكل يتفق مع لغة مشابهة وردت في تعريف "المؤسسة المالية" ضمن توصيات مجموعة العمل المالي.

ز- مصطلح "شركة تأمين محددة" يعني أية كيان يعمل كشركة تأمين (أو شركة قابضة لشركة تأمين) يقوم بإصدار عقد تأمين بقيمة نقدية أو عقد بإيراد سلوي، أو يكون ملزماً بعمل مدفوعات فيما يتعلق بهما.

س- مصطلح "مؤسسة مالية بحرينية" يقصد به:

(1) أية مؤسسة مالية مقيمة في البحرين أو منظمة بموجب قوانين البحرين، باستثناء أي فرع من فروع هذه المؤسسة المالية يقع خارج البحرين، و
 (2) أي فرع من فروع مؤسسة مالية غير مقيمة في البحرين أو غير منظمة بموجب قوانين البحرين إذا كان هذا الفرع يقع في البحرين.

ش- مصطلح "مؤسسة مالية تابعة لسلطة شريكة" يعني (1) أية مؤسسة مالية تأسست في سلطة شريكة، ولكن باستثناء أي فرع لهذه المؤسسة المالية يقع خارج السلطة الشريكة، و(2) أي فرع لمؤسسة مالية لم يتم تأسيسها في السلطة الشريكة إذا كان هذا الفرع يقع في السلطة الشريكة.
 ص- مصطلح "مؤسسة مالية بحرينية مبلغة" يعني أية مؤسسة مالية بحرينية ليست مؤسسة مالية بحرينية غير مبلغة.

ض- مصطلح "مؤسسة مالية بحرينية غير مبلغة" يعني أية مؤسسة مالية بحرينية - أو أي كيان آخر مقيم في البحرين - تكون موصوفة في الملحق (الثاني) كمؤسسة مالية بحرينية غير مبلغة، أو تكون من ناحية أخرى مؤهلة لأن تكون مؤسسة مالية لجنسية في حكم الممثلة أو مالك مستفيد معني بموجب لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة المعمول بها في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

ط- مصطلح "مؤسسة مالية غير مشاركة" يعني مؤسسة مالية لجنسية غير مشاركة، وفقاً للتعريف الوارد في لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة، ولكنه لا يتضمن أي مؤسسة مالية بحرينية أو مؤسسة مالية تابعة لسلطة شريكة أخرى بخلاف المؤسسة المالية التي يتم التعامل معها كمؤسسة مالية غير مشاركة وفقاً للفقرة الفرعية 3 (ب) من المادة (الخامسة) من هذه الاتفاقية، أو أحكام مماثلة في اتفاقية مبرمة بين الولايات المتحدة و سلطنة شريكة.

ظ- مصطلح "حساب مالي" يعني الحساب الذي يتم الاحتفاظ به من قبل مؤسسة مالية، ويتضمن:

(1) في حالة الكيان الذي يعد مؤسسة مالية فقط لأنه كيان استثماري، أي حصة رأس مال أو دين في المؤسسة المالية (بخلاف الحصص التي يتم تداولها بصفة منتظمة في سوق أوراق مالية قائمة).
 (2) في حالة المؤسسة المالية التي لم يتم بيانها في الفقرة الفرعية [ظ(1)] من هذه المادة، أي حصة رأس مال أو دين في المؤسسة المالية (بخلاف الحصص التي يتم تداولها بصفة منتظمة في سوق أوراق

مالية قائمة) إذا: (1) كانت قيمة حصة الدين أو رأس المال قد تم تحديدها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أساساً عن طريق الرجوع إلى الأصول التي تؤدي إلى نشوء دفعات من مصدر أمريكي خاضعة للاقتطاع و(2) كانت فئة الحصص قد انشئت بغرض تجلب الإبلاغ وفقاً لهذه الاتفاقية.

(3) أي عقد تأمين بقيمة نقدية وأي عقد بإيراد سلوي تصدره أو تحتفظ به مؤسسة مالية بخلاف الإيراد السلوي الفوري مدي الحياة غير القابل للتحويل؛ وغير المرتبط بالاستثمار الذي يتم إصداره لفرد وبمثل صرفاً تديماً لمعاش تقاعد أو تعويض عجز يقدم بموجب حساب مستثنى من تعريف الحساب المالي الوارد في الملحق (الثاني).

مع مراعاة ما ورد ذكره سابقاً، فإن مصطلح "الحساب المالي" لا يتضمن أي حساب مستثنى من تعريف الحساب المالي الوارد في الملحق (الثاني). ولأغراض هذه الاتفاقية، فإنه يتم اعتبار الحصص "متداولة بصفة منتظمة" في حال توافر قدر كبير وهام من التداول لمثل هذه الحصص وبصورة مستمرة، ويقصد بـ "سوق أوراق مالية قائم" البورصة المعترف بها رسمياً والتي تخضع لإشراف الجهة الحكومية التي يقع بها سوق الأوراق المالية ولديها قيمة سنوية كبيرة للأسهم المتداولة في البورصة. ولأغراض هذه الفقرة الفرعية 1 (ظ)، فإنه لا يتم اعتبار الحصة في مؤسسة مالية "متداولة بصفة منتظمة" ويتم التعامل معها كحساب مالي في حال كان صاحب الحصة (بخلاف المؤسسة المالية التي تعمل كوسيط) مسجلاً في سجلات تلك المؤسسة المالية. ولا تطبق الجملة السابقة على الحصص التي تم تسجيلها لأول مرة في سجلات هذه المؤسسة المالية قبل 1 يوليو 2014، وفيما يخص الحصص التي تم تسجيلها لأول مرة في سجلات هذه المؤسسة المالية في أو بعد 1 يوليو 2014، لا تكون المؤسسة المالية مطالبة بتطبيق الجملة السابقة قبل 1 يناير 2016.

ع- مصطلح "حساب إيداع" يتضمن أي حساب تجاري أو جاري أو توفير أو لأجل أو ادخار أو أي حساب يتم إثباته بواسطة شهادة إيداع أو شهادة ادخار أو شهادة استثمار أو شهادة دين أو غيرها من الأدوات المماثلة التي يتم الاحتفاظ بها من قبل المؤسسة المالية في إطار السير الاعتيادي للأعمال المصرفية أو الأعمال المماثلة لها. ويتضمن حساب الإيداع أيضاً المبلغ المحتفظ به من قبل شركة تأمين بموجب عقد استثمار مضمون أو اتفاقية مماثلة لدفع أو إيداع الفائدة على هذا المبلغ.

غ- مصطلح "حساب حفظ" يعني حساب (بخلاف عقد التأمين أو عقد الإيراد السنوي) لصالح شخص آخر يمتلك أي أداة مالية أو عقد يحتفظ به لغايات الاستثمار (ويشمل ذلك ولكن لا يقتصر على حصة أو سهم في شركة، إذن دين، سند، سند مالي، أو مستند آخر دال على المديونية، معاملة مرتبطة بالعملاء أو السلع، مقايضة مخاطر الائتمان، مقايضة مبنية على مؤشرات غير مالية، عقد اساسي اقتراضي، عقد تأمين، عقد إيراد سنوي وأي خيار أو أداة مشتقة أخرى).

ف- مصطلح "حصة رأس المال" يعني، في حالة الشراكة التي تعد مؤسسة مالية، إما حصة في رأس المال أو أرباح الشراكة. وفي حالة مؤسسة الائتمان التي تعد مؤسسة مالية، تعتبر حصة رأس المال مملوكة من قبل أي شخص يتم التعامل معه على أنه المتصرف في أو المستفيد من كل أو جزء من مؤسسة الائتمان أو أي شخص طبيعي آخر يمارس السيطرة الفعلية النهائية على مؤسسة الائتمان. ويتم التعامل مع الشخص الأمريكي المحدد على أن المستفيد من مؤسسة ائتمان أجنبية إذا كان يحق لهذا الشخص لأمركي المحدد أن يحصل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - (على سبيل المثال من خلال جهاز املاء) على توزيعات إجبارية، أو يجوز له أن يحصل - بشكل مباشر أو غير مباشر - على توزيعات تقديرية من المؤسسة الائتمانية.

ق- مصطلح "عقد تأمين" يعني عقد (بخلاف عقد الإيراد السنوي) توافق بموجبه الجهة المصدرة على أن تدفع مبلغاً في حالة حدوث حالات طارئة محددة والتي تتضمن حالات الوفاة والحالات المرضية والحوادث أو الالتزام تجاه الغير أو المخاطر على الممتلكات.

ك- مصطلح "عقد إيراد سنوي" يعني عقد توافق بموجبه الجهة المصدرة على تمديد مدفوعات لفترة زمنية محددة بشكل كلي أو جزئي استناداً إلى متوسط العمر المتوقع لفرد واحد أو أكثر. ويتضمن المصطلح أيضاً العقد الذي يعتبر أنه عقد إيراد سنوي وفقاً للقانون أو اللوائح أو الممارسات لجهة الاختصاص التي تم إصدار العقد بها والذي توافق بموجبه الجهة المصدرة على تسديد مدفوعات لفترة من السنوات.

ل- مصطلح "عقد تأمين بقيمة نقدية" يعني عقد تأمين (بخلاف عقد إعادة تأمين للتعويض بين شركتي تأمين) بقيمة نقدية تتجاوز 50,000 دولار أمريكي.

م- مصطلح "القيمة النقدية" يعني القيمة الأكبر بين:

(1) المبلغ الذي يحق لحامل البوليصة أن يحصل عليه عند استرداد قيمة البوليصة أو إنهاء العقد (يحدد دون خصم لأي لرسوم استرداد أو قرض خاص بالبوليصة)؛ و (2) المبلغ الذي يمكن لحامل البوليصة أن يقترضه بموجب العقد أو فيما يتعلق به. ومع مراعاة ما سبق، فإن مصطلح "القيمة النقدية" لا يتضمن المبلغ مستحق للدفع بموجب عقد التأمين في أي من الحالات التالية:

(1) إذا كان تعويضاً عن إصابة أو مرض الشخص أو استحقاقات أخرى تُمنح تعويضاً عن خسارة اقتصادية يتم تكبدها عند حدوث الحالة المؤمن ضدها.

(2) إذا كان رد قسط لحامل بوليصة التأمين تم دفعه مسبقاً بموجب عقد تأمين (بخلاف عقود التأمين على الحياة) بسبب إلغاء أو إنهاء البوليصة أو انخفاض مستوى التعرض للمخاطر خلال فترة سريان عقد التأمين أو الرد الناشئ عن إعادة تحديد القسط نتيجة لتصحيح في التسجيل أو غيرها من الأخطاء المماثلة، أو

(3) إذا كان حصة أرباح لحامل البوليصة بناء على تجربة اكتتاب للعقد أو المجموعة المشتركة.

ن- مصطلح "حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه" يعني الحساب المالي المحتفظ به من قبل مؤسسة مالية بحرينية مبلغة، ويمتلكه شخص أمريكي محدد أو أكثر أو كيان غير أمريكي يسيطر عليه شخص أمريكي محدد أو أكثر. ومع مراعاة ما سبق ذكره، فإن الحساب لا يتم التعامل معه على أنه "حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه" إذا لم يحدد هذا الحساب على أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه بعد تطبيق إجراءات العناية الواجبة الواردة في الملحق (الأول).

أ- مصطلح "صاحب الحساب" يعني الشخص المدرج أو المحدد كمصاحب الحساب المالي من قبل المؤسسة المالية المحتفظة بالحساب. ولأغراض هذه الاتفاقية، لا يعامل الشخص - بخلاف المؤسسة المالية - الذي يمتلك حساباً مالياً لصالح أو لحساب شخص آخر بصفته وكيل أو حارساً أو أميناً أو موقفاً أو مستشاراً استثمارياً أو وسيطاً على أنه صاحب الحساب، ويعامل ذلك الشخص الآخر على أنه صاحب الحساب. ولأغراض الجملة السابقة مباشرة، فإن مصطلح "المؤسسة المالية" لا يتضمن المؤسسة المالية التي يتم تنظيمها أو تأسيسها داخل إقليم أمريكي. وفي حالة عقد تأمين بقيمة نقدية أو عقد بإيراد ملغوي، يكون صاحب

الحساب هو أي شخص له الحق في الحصول على القيمة النقدية أو في تغيير المستفيد من العقد. وإذا لم يكن هناك شخص يستطيع الحصول على القيمة النقدية أو تغيير المستفيد، يكون صاحب الحساب أي شخص يتم تسميته في العقد بأنه المالك وأي شخص يكون له حق مكتسب في الحصول على مدفوعات بموجب شروط العقد. وعند حلول موعد استحقاق عقد تأمين بقيمة نقدية أو عقد بإيراد سنوي، يعامل كل شخص مخول بالحصول على مدفوعات بموجب العقد على أنه صاحب الحساب.

(أ) مصطلح "شخص أمريكي" يعني مواطن أمريكي أو فرد مقيم أو شراكة أو شركة منظمة في الولايات المتحدة أو بموجب قوانين الولايات المتحدة أو أي ولاية من ولاياتها، أو مؤسسة انتماء إذا كان: (1) لمحكمة داخل الولايات المتحدة سلطة بموجب القانون المعمول به لإصدار الأوامر أو الأحكام المتعلقة وبشكل رئيسي بكافة الأمور الخاصة بإدارة مؤسسة الانتماء و (2) لشخص أمريكي أو أكثر سلطة التحكم في كافة القرارات الأساسية لمؤسسة الانتماء؛ أو شركة لشخص متوفي يكون مواطناً أو مقيماً في الولايات المتحدة. وتفسر هذه الفقرة الفرعية 1 (أ) وفقاً لقانون الإيرادات الداخلية الأمريكي.

ب (ب) مصطلح "شخص أمريكي محدد" يقصد به شخص أمريكي بخلاف: (1) شركة يتم تداول أسهمها بصورة منتظمة في واحدة أو أكثر من أسواق الأوراق المالية القائمة؛ أو (2) أية شركة تكون عضو في ذات المجموعة التابعة الموسعة كما هي مُعرّفة في القسم رقم 1471(e)(2) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي، كشركة موصوفة في البند (1)؛ أو (3) للولايات المتحدة أو أي وكالة أو هيئة مملوكة لها بالكامل؛ أو (4) أية ولاية من الولايات المتحدة أو أي إقليم أمريكي أو أي تقسيم سياسي فرعي لأي مما سبق أو أي وكالة أو هيئة مملوكة بالكامل لواحد أو أكثر مما سبق؛ أو (5) أية منظمة معفاة من الضرائب بموجب القسم رقم 501 (a) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي أو خطة تقاعد فردية كما هو مُعرّف في القسم رقم 7701 (e) (37) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي؛ أو (6) أي بنك كما هو مُعرّف في القسم رقم 581 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي؛ أو (7) أية مؤسسة انتمائية للاستثمار العقاري كما هو مُعرّف في القسم رقم 856 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي؛ أو (8) أية شركة استثمار منظمة كما هو محدد في القسم رقم 851 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي أو أي كيان مسجل لدى لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون شركات الاستثمار لعام 1940 (15U.S.C. 80a-64)؛ أو (9) أي صندوق انتمائي مشترك كما هو مُعرّف في القسم رقم 584 (a) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي؛

أو (10) أية مؤسسة ائتمانية معفاة من الضرائب بموجب القسم رقم 664 (c) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي أو وارد وصف لها في القسم رقم 4947 (a)(1) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي؛ أو (11) متعامل في الأوراق المالية أو السلع أو الأدوات المالية المشتقة (بما فيها العقود الأساسية الاسمية والعقود المستقبلية والعقود الأجلة والخيارات) المسجلة على هذا النحو بموجب قوانين الولايات المتحدة أو أي من ولاياتها؛ أو (12) أي وسيط كما هو معرف في القسم رقم 6045 (c) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي؛ أو (13) أية مؤسسة ائتمانية معفاة من الضرائب بموجب خطة موصوفة في القسم رقم 403 (b) أو القسم رقم 457 (g) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي.

ت (ت) مصطلح "كيان" يعني شخص اعتباري أو ترتيب قانوني مثل مؤسسة ائتمانية.

ث (ث) مصطلح "كيان غير أمريكي" يعني كيان ليس شخصاً أمريكياً.

ج (ج) مصطلح "مبلغ من مصدر أمريكي خاضع للاقتطاع" أي دفع لفائدة (بما فيها أية خصومات على اصدار أصلي)، وأرباح أسهم، وإيجارات، ورواتب، وأجور، وأقساط تأمين، وإيرادات سنوية، وقعويضات، ومكافآت، وبدلات وأي مكاسب وأرباح ودخل أخرى ثابتة أو محددة سنوياً؛ في حال كان المبلغ المدفوع من مصادر داخل الولايات المتحدة. ومع مراعاة ما سبق ذكره، فإن المبلغ الأمريكي المصدر الخاضع للاقتطاع لا يتضمن أي مدفوعات لا تعامل كمدفوعات خاضعة للاقتطاع بموجب أنظمة وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة.

ح (ح) يكون الكيان "كياناً ذي صلة" بكيان آخر إذا كان أي منهما يسيطر على الآخر أو إذا كان الكيانان تحت سيطرة مشتركة. ولهذا الغرض، فإن السيطرة تتضمن الملكية المباشرة أو غير المباشرة لأكثر من 50% من الأصوات أو القيمة في الكيان. ومع مراعاة ما سبق ذكره، يجوز للبحرين معاملة كيان ما على أنه لا يندرج تحت مصطلح "كيان ذو صلة" بكيان آخر إذا كان كلا الكيانيين غير أميين في ذات المجموعة التابعة الموسعة كما هو محدد في القسم رقم 1.471 (e)(2) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي.

خ (خ) مصطلح "رقم تعريف دافع الضرائب الأمريكي" يعني رقم التعريف الخاص بدافع الضرائب الفيدرالية الأمريكية.

د (د) مصطلح "الأشخاص المسيطرون" يعني الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون السيطرة على كيان ما. وبالنسبة لمؤسسة الائتمان، فإن هذا المصطلح يعني المتصرف والأمناء والوصي (إن وجد) والمستفيدين أو

فئة من المستفيدين وأي شخص طبيعي آخر يمارس سيطرة مطلقة وفعالة على المؤسسة الائتمانية. أما في حالة الترتيب القانوني، بخلاف مؤسسة الائتمان، فإن هذا المصطلح يعني الأشخاص الذين يشغلون مناصب مسارية أو مشابهة. ويفسر مصطلح "الأشخاص المسيطرون" بصورة تتماشى مع توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف).

2 - يحمل أي مصطلح لم يتم تعريفه في هذه الاتفاقية المعنى الذي يحمله في ذلك الوقت بموجب القانون الخاص بالطرف الذي يقوم بتطبيق هذه الاتفاقية، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك أو تتفق السلطانان المختصتان على معنى مشترك (بحسب ما يسمح به القانون المحلي)، ويرجع أي معنى وارد في قوانين الضرائب المسارية لدى هذا الطرف على معنى المصطلح في القوانين الأخرى لهذا الطرف.

المادة (2)

الالتزامات المتعلقة بالحصول على المعلومات الخاصة

بالحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها وتبادل هذه المعلومات

- 1- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (3) من هذه الاتفاقية، تحصل البحرين على المعلومات المحددة في الفقرة (2) من هذه المادة بشأن جميع الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها، وتتبادل هذه المعلومات بصورة سنوية مع الولايات المتحدة ويشكل اتوماتيكي.
- 2- فيما يلي المعلومات الواجب الحصول عليها وتبادلها بشأن كل حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه لكل مؤسسة مالية بحرينية ميلغة:

أ- الاسم والعلوان ورقم تعريف دافع الضرائب الأمريكي لكل شخص أمريكي معدد يكون صاحب حساب لهذا الحساب. وفي حالة الكيان غير الأمريكي الذي يتبين، بعد تطبيق إجراءات العناية الواجبة الملصوح عليها في الملحق (الأول)، بأن لديه شخص مسيطر أو أكثر وهذا الشخص (الأشخاص) هو شخص أمريكي

محدد، فإن المعلومات تشمل الاسم والعنوان ورقم تعريف دافع الضرائب الأمريكي (إن وجد) لهذا الكيان ولكل شخص من الأشخاص الأمريكيين المحددين.

ب- رقم الحساب (أو ما يعادله في حالة عدم وجود رقم حساب).

ت- الاسم والرقم التعريفي للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة.

ث- رصيد أو قيمة الحساب (والذي يشمل، في حالة عقد التأمين بقيمة نقدية أو عقد بإيراد سنوي، القيمة النقدية أو قيمة الاسترداد) في نهاية السنة التقويمية ذات الصلة أو أي فترة إبلاغ أخرى مناسبة، أو قبل اقفال الحساب مباشرة في حالة قفل الحساب خلال تلك السنة.

ج- في حالة أي حساب حفظ:

(1) المجموع الإجمالي لمبلغ الفائدة والمجموع الإجمالي لمبلغ الأرباح، والمجموع الإجمالي لمبلغ الدخل الآخر الناشئ عن الأصول المحتفظ بها في الحساب، الذي يتم دفعه أو إضافته في كل حالة للحساب (أو فيما يتعلق بالحساب) خلال السنة التقويمية أو خلال فترة إبلاغ مناسبة أخرى.

(2) المجموع الإجمالي لمبلغ العائدات الناتجة عن بيع أو استرداد الممتلكات الذي يتم دفعه أو إضافته للحساب خلال السنة التقويمية أو خلال فترة إبلاغ أخرى مناسبة عملت خلالها المؤسسة المالية البحرينية المبلغة كحافظ أو سمسار أو جهاز أساء، أو من ناحية أخرى وكيل عن صاحب الحساب.

ح- في حالة أي حساب إيداع، المجموع الإجمالي لمبلغ الفائدة المدفوع أو المضاف للحساب خلال السنة التقويمية أو خلال فترة إبلاغ أخرى مناسبة.

خ- في حالة أي حساب لم يتم بيانه في الفقرة الفرعية 2(ج) أو 2(ح) من هذه المادة، المجموع الإجمالي للمبلغ المدفوع أو المضاف لصالح صاحب الحساب فيما يتعلق بالحساب خلال السنة التقويمية أو خلال فترة إبلاغ مناسبة أخرى، كانت خلالها المؤسسة المالية البحرينية المبلغة هي الطرف الملزم أو المدين، بما في ذلك المبلغ المجمع لأي دفعات مستردة تمت لصالح صاحب الحساب خلال السنة التقويمية أو خلال فترة إبلاغ مناسبة أخرى.

المادة (3)

موعد وطريقة تبادل المعلومات

1- لأغراض الالتزام بتبادل المعلومات المنصوص عليه في المادة (2) من هذه الاتفاقية، يجوز تحديد مبلغ ووصف الدفعات التي تتم بشأن الحساب الأمريكي الواجب الإبلاغ عنه وفقاً لمبادئ قوانين الضرائب البحرينية.

2- لأغراض الالتزام بتبادل المعلومات المنصوص عليه في المادة (2) من هذه الاتفاقية، تحدد المعلومات المتبادلة العملة التي يتم تقدير كل مبلغ ذي صلة وفقاً لها.

3- فيما يتعلق بالفقرة (2) من المادة (2) من هذه الاتفاقية، يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بعام 2014 وكافة السنوات اللاحقة وتبادلها، باستثناء ما يلي:

(أ) تقتصر المعلومات التي يتم الحصول عليها وتبادلها عن عام 2014 على المعلومات المبينة في الفقرات الفرعية من 2(أ) إلى 2(ث) من المادة (2) من هذه الاتفاقية؛

(ب) للمعلومات التي يتم الحصول عليها وتبادلها عن عام 2015 هي المعلومات المبينة في الفقرات الفرعية من 2(أ) إلى 2(غ) من المادة (2) من هذه الاتفاقية، باستثناء إجمالي العائدات المبينة في الفقرة الفرعية 2(ج) من المادة (2) من هذه الاتفاقية؛ و

(ت) المعلومات التي يتم الحصول عليها وتبادلها عن عام 2016 والسنوات التي تليها هي المعلومات المبينة في الفقرات الفرعية من 2(أ) إلى 2(غ) من المادة (2) من هذه الاتفاقية.

4- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (3) من هذه المادة، بالنسبة لكل حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه ويكون محتفظاً به من قبل مؤسسة مالية بحرينية مبلغة في 30 يوليو 2014 ومع مراعاة الفقرة (2) من المادة (6) من هذه الاتفاقية، لا يُطلب من البحرين أن تحصل على رقم تعريف دافع الضرائب الأمريكي لأي شخص ذي صلة وأن تدرجه ضمن المعلومات المتبادلة إذا كان هذا الرقم غير موجود في سجلات المؤسسة المالية البحرينية المبلغة. وفي هذه الحالة، تقوم البحرين بالحصول على تاريخ ميلاد الشخص المعني وإدراجه ضمن المعلومات المتبادلة إذا كان ذلك التاريخ متوفراً في سجلات المؤسسة المالية البحرينية المبلغة.

5- مع مراعاة الفقرتين (3) و(4) من هذه المادة، يتم تبادل المعلومات المبينة في المادة (2) من هذه الاتفاقية خلال تسعة أشهر بعد نهاية السنة التقويمية التي تتعلق بها المعلومات أو في 30 سبتمبر التالي بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، أيهما يأتي لاحقاً.

6- تدخل السلطان المختصتان في كل من البحرين والولايات المتحدة في اتفاق أو ترتيب بموجب إجراءات الاتفاق المشترك المنصوص عليها في المادة (8) من هذه الاتفاقية، يتضمن الآتي:

(أ) وضع الإجراءات الخاصة بالتزامات التبادل الآتوماتيكي للمعلومات كما هو مبين في المادة (2) من هذه الاتفاقية؛

(ب) وضع القواعد والإجراءات بحسب ما تقتضي الضرورة لتطبيق المادة (5) من هذه الاتفاقية؛ و

(ت) وضع الإجراءات حسب الضرورة لعملية تبادل المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها بموجب الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة (4) من هذه الاتفاقية.

7- تخضع كافة المعلومات المتبادلة للسرية ووسائل الحماية الأخرى المنصوص عليها في المادة (9) من هذه الاتفاقية، بما في ذلك الأحكام التي تقيد استخدام المعلومات المتبادلة.

المادة (4)

تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية

عنى المؤسسات المالية البحرينية

1- معاملة المؤسسات المالية البحرينية المبلغة.

تُعامل كل مؤسسة مالية بحرينية مبلغة باعتبارها ممثلة للقسم 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي، ولا تخضع للاقتطاع الضريبي بموجبها إذا امتثلت البحرين لالتزاماتها المنصوص عليها في المادتين (2) و (3) من هذه الاتفاقية بشأن تلك المؤسسة المالية البحرينية المبلغة، وكانت المؤسسة المالية البحرينية المبلغة تقوم بالأمور التالية:

(أ) تحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها وإبلاغ السلطة المختصة البحرينية سنويا بالمعلومات المطلوب الإبلاغ عنها كما هو وارد في الفقرة (2) من المادة (2) من هذه الاتفاقية في الوقت وبالطريقة المذكورين في المادة (3) من هذه الاتفاقية؛

(ب) بالنسبة لكل من عامي 2015 و 2016، يتم إبلاغ السلطة المختصة البحرينية سنويا باسم كل مؤسسة مالية غير مشاركة قدمت لها مدفوعات والمبلغ الإجمالي لقله المدفوعات؛

(ت) الامتثال لمتطلبات التسجيل المعمول بها على موقع التسجيل الإلكتروني لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية التابع لمصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية؛

(ث) بالقر الذي تكون فيه مؤسسة مالية بحرينية مبلغة: (1) تعمل كوسيط مؤهل (لأغراض القسم رقم 1441 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي) أختار تولى مسؤولية الاقتطاع الضريبي الأساسية بموجب الفصل رقم 3 من العنوان الفرعي (A) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي؛ أو (2) شراكة أجنبية اختارت أن تعمل كشراكة أجنبية تقوم بعمليات الاقتطاع الضريبي (لأغراض القسمين 1441 و 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي)؛ أو (3) مؤسسة أجنبية اختارت العمل كمؤسسة أجنبية تقوم بالاقتطاع الضريبي (لأغراض القسمين 1441 و 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي)، تقتطع 30% من أية مبلغ من مصدر أمريكي خاضع للاقتطاع مدفوع لأي مؤسسة مالية غير مشاركة؛ و

(ج) في حالة المؤسسة المالية البحرينية المبلغة غير الموصوفة في الفقرة الفرعية 1 (ث) من هذه المادة، وتقوم بعمليات دفع أو تعمل كوسيط بشأن دفعة من مصدر أمريكي خاضعة للاقتطاع الضريبي إلى أي مؤسسة مالية غير مشاركة، توفر المؤسسة المالية البحرينية المبلغة لأي دافع مباشر لتلك الدفعة ذات المصدر الأمريكي والخاضعة للاقتطاع الضريبي المعلومات اللازمة لإجراء عمليات الاقتطاع الضريبي والإبلاغ بشأن تلك الدفعة.

مع مراعاة ما سبق بيانه، لا تخضع المؤسسة المالية البحرينية المبلغة التي لا تتوفر فيها شروط الفقرة (1) لعمليات الاقتطاع الضريبي بموجب القسم رقم 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي إلا إذا كانت مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية تتعامل معها كمؤسسة مالية غير مشاركة بموجب الفقرة الفرعية 3 (ب) من المادة (5) من هذه الاتفاقية.

2- تعليق العمل بالقواعد المتعلقة بالحسابات المائعة: لا تطلب الولايات المتحدة من المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تقوم بعمليات الانقطاع انضريبي بموجب القسم رقم 1471 أو 1472 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي بشأن حساب بحوزة صاحب حساب ممالع (كما هو مُعرف في القسم رقم 1471(d)(6) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي) أو افعال هذا الحساب. وذلك في حالة استلام السلطة المختصة الأمريكية للمعلومات المبينة في الفقرة (2) من المادة (2) من هذه الاتفاقية، بما يتوافق مع الاحكام الواردة بالمادة (3) من هذه الاتفاقية بشأن هذا الحساب.

3- المعاملة الخاصة لخطط التقاعد البحرينية: تقوم الولايات المتحدة بمعاملة خطط التقاعد البحرينية المبينة في الملحق (الثاني) كمؤسسات مالية أجنبية في حكم الممثلة أو ملاك مستفيدين معينين، حسبما يكون ملائماً، وذلك لأغراض القسمين 1471 و 1472 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي. ولهذا الغرض، تشمل خطط التقاعد البحرينية كياناً مؤسساً أو واقعاً في البحرين أو مازماً من قبلها أو ترتيباً تعاقدياً أو قانونياً محدداً مسبقاً ويعمل لمصلحة معاش تقاعدي أو استحقاقات تقاعد أو للحصول على إيرادات لتقديم تلك الاستحقاقات بموجب قوانين البحرين ويخضع للتنظيم بشأن المساهمات والتوزيعات وعمليات الإبلاغ والرعاية والضرائب.

4 - تحديد ومعاملة المؤسسات المالية الأجنبية الأخرى التي تعتبر في حكم الممثلة والملاك المستفيدين المعفيين: تقوم الولايات المتحدة بمعاملة كل مؤسسة مالية بحرينية غير مبلغة كمؤسسة مالية أجنبية في حكم الممثلة أو كمالك مستفيد معفي، حسبما يكون ملائماً، وذلك لأغراض القسم رقم 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي.

5 - قواعد خاصة بشأن الكيانات والفروع ذات الصلة والتي تعتبر مؤسسات مالية غير مشاركة: إذا كانت مؤسسة مالية بحرينية مستوفية للمتطلبات المبينة في الفقرة (1) من هذه المادة أو كانت تلك المؤسسة المذكورة في الفقرة (3) أو (4) من هذه المادة، لديها كيان أو فرع ذو صلة يعمل في جهة اختصاص تمنع هذا الكيان أو الفرع ذو الصلة من استيفاء متطلبات المؤسسات المالية الأجنبية المشاركة أو المؤسسات المالية الأجنبية التي تعتبر ممثلة لأغراض القسم رقم 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي، أو إذا كان لديها كيان أو فرع ذو صلة يتم التعامل معه كمؤسسة مالية غير مشاركة فقط نتيجة لانتهاء العمل بالقواعد الانتقالية للمؤسسات المالية الأجنبية المحدودة والفروع المحدودة بموجب لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة، فإن تلك المؤسسة المالية البحرينية تظل ممثلة لشروط هذه الاتفاقية وتظل تُعامل كمؤسسة مالية أجنبية في حكم

الممتثلة أو كمالك مستفيد معفى، حسبما يكون ملائماً، لأغراض القسم رقم 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي، شريطة الأتي:

(أ) تقوم المؤسسة المالية البحرينية بالتعامل مع كل كيان أو فرع ذو صلة كهذا كمؤسسة مالية غير مشاركة منفصلة لأغراض كافة متطلبات عمليات الإبلاغ والافتتاح في هذه الاتفاقية، ويقوم كل كيان أو فرع ذو صلة كهذا بتعريف ذاته للوكلاء القائمين بعمليات الافتتاح على أنه مؤسسة مالية غير مشاركة؛

(ب) يقوم كل كيان أو فرع ذو صلة كهذا بتحديد حساباته الأمريكية وإبلاغ المعلومات المتعلقة بتلك الحسابات وفقاً لما يتطلبه القسم رقم 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي وذلك في الإطار المسموح به بموجب القوانين ذات الصلة المتعلقة بالكيان أو الفرع ذو الصلة؛ و

(ت) لا يقوم هذا الكيان أو الفرع ذو الصلة وبشكل محدد باجتذاب حسابات أمريكية بحوزة أشخاص غير مقيمين في جهة الاختصاص التي يقع فيها ذلك الكيان أو الفرع ذو الصلة أو الحسابات التي بحوزة مؤسسات مالية غير مشاركة لم يتم تأسيسها في جهة الاختصاص التي يقع فيها هذا الكيان أو الفرع ذو الصلة، و لا يستخدم هذا الكيان أو الفرع ذو الصلة من قبل المؤسسة المالية البحرينية أو أي كيان آخر ذو صلة للتحايل على الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو في القسم رقم 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي، حسبما يكون ملائماً.

6- تنسيق المواعيد: مع مراعاة ما سبق بيانه في الفقرتين (3) و(5) من المادة (3) من هذه الاتفاقية، فإن:

(أ) لا تكون البحرين ملزمة بالحصول على معلومات وتبادلها فيما يتعلق بسنة تقويمية تسبق السنة التقويمية التي تتعلق بها معلومات مماثلة يكون مطلوب الإبلاغ عنها إلى مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية من قبل المؤسسات المالية الأجنبية المشاركة بموجب لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة؛ و

(ب) لا تكون البحرين ملزمة بالبده في تبادل المعلومات قبل التاريخ الذي يكون مطلوباً فيه من المؤسسات المالية الأجنبية المشاركة الإبلاغ عن معلومات مماثلة إلى مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية بموجب لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة.

7- تسويق التعريفات مع لوائح وزارة الخزانة الأمريكية: مع مراعاة المادة (1) من هذه الاتفاقية والتعريفات الواردة بملحق هذه الاتفاقية، فإنه يجوز للبحرين عند تطبيق هذه الاتفاقية أن تستخدم وأن تسمح للمؤسسات المالية البحرينية أن تستخدم تعريفاً وارداً في لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة بدلاً من تعريف مماثل له في هذه الاتفاقية شريطة ألا يتسبب هذا التطبيق في التأثير سلباً على أهداف هذه الاتفاقية.

المادة (5)

التعاون بشأن الامتثال والتنفيذ

1- استفسارات عامة: مع مراعاة أي شروط أخرى تنص عليها اتفاقية بين السيلطين المختصين مبرمة بموجب الفقرة (6) من المادة (3) من هذه الاتفاقية، يجوز للسلطة المختصة الأمريكية تقديم طلبات متابعة إلى السلطة المختصة البحرينية تقوم بموجبها السلطة المختصة البحرينية بالحصول على معلومات إضافية وتقديمها بشأن حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه، بما فيها بيانات الحساب التي تعدها المؤسسة المالية البحرينية المبلغة في المسار الاعتيادي لإعمالها والتي تقدم ملخصاً عن النشاط (بما في ذلك عمليات السحب والتحويلات وعمليات الإقفال) الخاصة بالحساب الأمريكي الواجب الإبلاغ عنها.

2- الأخطاء البسيطة والإدارية: تقوم السلطة المختصة الأمريكية بإخطار السلطة المختصة البحرينية عندما يكون لدى السلطة المختصة الأمريكية أسباب تجعلها تعتقد أن أخطاء إدارية أو أخطاء أخرى بسيطة قد تكون أدت إلى الإبلاغ عن معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو يكون قد نتج عنها مخالفات أخرى لهذه الاتفاقية. وتقوم السلطة المختصة البحرينية بتطبيق قوانينها المحلية (بما في ذلك الجزاءات المعمول بها) للحصول على معلومات مصححة و/أو مكتملة أو لمعالجة المخالفات الأخرى لهذه الاتفاقية.

3- عدم الامتثال الجوهري:

(أ) تقوم السلطة المختصة الأمريكية بإخطار السلطة المختصة البحرينية عندما تقرر السلطة المختصة الأمريكية أن هناك عدم امتثال جوهري للواجبات المترتبة على هذه الاتفاقية بشأن مؤسسة مالية بحرينية

- مبلغة. وتقوم السلطة المختصة البحرينية بتطبيق إجراءاتها المحلية (بما في ذلك الجزاءات المعمول بها) لمعالجة حالات عدم الامتثال الجوهرية المبيئة في الإخطار.
- (ب) إذا لم تعالج هذه الاجراءات التنفيذية عدم الامتثال خلال 18 شهر من تاريخ تقديم الإخطار بعدم الامتثال الجوهرى لأول مرة من قبل السلطة المختصة الأمريكية، تعامل الولايات المتحدة المؤسسة المالية البحرينية المبلغة كمؤسسة مالية غير مشاركة طبقاً لهذه الفقرة الفرعية 3(ب).
- 4- الاعتماد على أطراف أخرى مزودة للخدمات: يجوز للبحرين أن تسمح للمؤسسات المالية البحرينية المبلغة باستخدام أطراف أخرى مزودة للخدمات للوفاء بالالتزامات المفروضة من قبل البحرين على هذه المؤسسات المالية البحرينية المبلغة كما هو وارد في هذه الاتفاقية، ولكن تظل هذه الالتزامات من مسؤولية المؤسسات المالية البحرينية المبلغة.
- 4- منع التهريب: تقوم البحرين، بحسب الحاجة، بتطبيق المتطلبات اللازمة لمنع المؤسسات المالية من إتباع ممارسات من أجل التحايل على عمليات الإبلاغ المطلوبة بموجب هذه الاتفاقية.

المادة (6)

الالتزام المشترك بالاستمرار في تعزيز فاعلية عملية تبادل المعلومات والشفافية

- 1- معالجة المدفوعات العابرة والعائدات الإجمالية: يلتزم الطرفان بالعمل سوياً ومع السلطات الشركة من أجل تطوير منهجية بديلة تكون صلبة وفعالة لتحقيق أهداف السياسات المتعلقة بالانقطاع من المدفوعات الأجنبية العابرة والعائدات الإجمالية يكون من شأنها التخفيف من الأعباء.
- 2- توثيق الحسابات المحتفظ بها بتاريخ 30 يونيو 2014: بالنسبة للحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها والمحتفظ بها من قبل مؤسسة مالية بحرينية مبلغة في 30 يونيو 2014، تكلم البحرين بوضع قواعد بحلول 1 يناير 2017 للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بعام 2017 والسنوات التي تليه، تطلب من المؤسسات المالية البحرينية المبلغة الحصول على رقم تعريف دافع الضرائب الأمريكي لكل شخص أمريكي محدد وفقاً لمتطلبات الفترة الفرعية 2(أ) من المادة (2) من هذه الاتفاقية.

المادة (7)

الاتفاق في تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية
على السلطات الشريكة

- 1- يتم منح البحرين ميزة أي شروط أكثر تفضيلاً بموجب المادة (4) أو الملحق (الأول) من هذه الاتفاقية بشأن تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية على المؤسسات المالية البحرينية والتي تمنح لسلطة شريكة أخرى بموجب اتفاقية ثنائية تلتزم بموجبها تلك السلطة الشريكة الأخرى بالوفاء بذات الالتزامات التي تقوم بها البحرين والمذكورة في المادتين (2) و (3) من هذه الاتفاقية، مع مراعاة ذات الشروط والأحكام المبينة في تلك المادتين وفي المواد أرقام (5) و (6) و (7) و (10) و (11) من هذه الاتفاقية.
- 2- تقوم الولايات المتحدة بإخطار البحرين بأي من هذه الشروط الأكثر تفضيلاً، وتطبق هذه الشروط الأكثر تفضيلاً بصورة تلقائية بموجب هذه الاتفاقية كما لو كانت تلك الشروط قد تم تحديدها في هذه الاتفاقية وسارية اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية متضمنة الشروط الأكثر تفضيلاً، ما لم ترفض البحرين كتابياً تطبيقها.

المادة (8)

إجراءات الاتفاق المشترك

- 1- في حالة وجود صعوبات أو شكوك بين الطرفين بشأن تنفيذ أو تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية، تسمى السلطتان المختصتان إلى تسوية الأمر بالاتفاق المشترك.
- 2- يجوز للسلطتين المختصتين اعتماد وتنفيذ إجراءات لتسهيل عملية تطبيق هذه الاتفاقية.

3- يجوز للمسلطين المختصين التواصل فيما بينهما بصورة مباشرة لأغراض التوصل إلى اتفاق مشترك وفقاً لهذه المادة.

المادة (9)

السرية

1 - تُعامل السلطة المختصة البحرينية بشكل سري أية معلومات يتم استلامها من الولايات المتحدة بموجب المادة (5) من هذه الاتفاقية ولا تقوم بالإفصاح عن تلك المعلومات إلا عند الضرورة للوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. ويجوز الإفصاح عن تلك المعلومات فيما يتعلق بالإجراءات القضائية ذات الصلة بالوفاء بالالتزامات الخاصة بالبحرين بموجب هذه الاتفاقية.

2 - تُعامل المعلومات التي يتم تقديمها للسلطة المختصة الأمريكية بموجب المادتين (2) و(5) من هذه الاتفاقية بشكل سري، ولا يجوز الإفصاح عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والجهات الإدارية) التابعة لحكومة الولايات المتحدة المعنية بتقييم الضرائب الفيدرالية الأمريكية أو تحصيلها أو إدارتها أو إنفاذ القوانين أو المقاضاة بشأنها أو الفصل في الطعون المتصلة بها أو الإشراف على هذه المهام. ويقتصر استخدام هؤلاء الأشخاص أو تلك السلطات لتلك المعلومات على هذه الأغراض. ويجوز لهؤلاء الأشخاص الإفصاح عن المعلومات في الإجراءات القضائية العامة أو الأحكام القضائية. ولا يجوز الإفصاح عن المعلومات لأي شخص أو كيان أو سلطة أو جهة اختصاص آخرين. وبالرغم مما سبق، وعندما تقوم البحرين بتقديم موافقة كتابية مسبقة، فإنه يجوز استخدام المعلومات للأغراض المسموح بها بموجب أحكام اتفاقية مساعدة قانونية متبادلة سارية بين الطرفين تسمح بتبادل المعلومات الضريبية.

المادة (10)

الاستشارات والتعديلات

- 1- في حالة وجود أي صعوبات في تطبيق هذه الاتفاقية، فإنه يجوز لأي من الطرفين - بصورة مستقلة عن إجراءات الاتفاق الممّتك الممتصص عليها في الفقرة (1) من البءاءة (8) من هذه الاتفاقية - أن يطلب التءاور لوضع المعايير المناسبة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية.
- 2- يجوز تعديل هذه الاتفاقية باتفاق كتابي مشترك بين الطرفين، ويصيح هذا التعديل نافذاً وفقاً لذات الإجراءات الممتصص عليها في الفقرة (1) من المءاءة (12) من هذه الاتفاقية، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

المءاءة (11)

الملاحق

تمثل الملاحق جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المءاءة (12)

مءاءة الاتفاقية

- 1- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ الإشعار الكتابي من البحرين إلى الولايات المتحدة الذي يفيد بأن البحرين قد استكملت إجراءاتها الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.
- 2- يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بإشعار كتابي بالإنهاء إلى الطرف الأخر، ويصيح هذا الإنهاء نافذاً في اليوم الأول من الشهر التالي لانقضاء فترة الأثنى عشر شهراً بعد تاريخ الإشعار بالإنهاء.
- 3- يتءاور الطرفان، قبل 31 ديسمبر 2018، بحسن نية لتعديل هذه الاتفاقية عند الضرورة لتعكس مدى التقدم الملحز فيما يتعلق بالالتزامات المبينة في المءاءة (6) من هذه الاتفاقية.

4- في حالة إنهاء هذه الاتفاقية، يظل كلا الطرفين ملتزمين بأحكام المادة (9) من هذه الاتفاقية بشأن أي معلومات يتم الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية.

وبناءً على ما تقدم، قام الموقعان أدناه المفوضان وفقاً للأصول المرعية من قبل حكومتيهما، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

تم تحرير هذه الاتفاقية في مدينة () في هذا الشهر () من شهر () لعام (20) من نسختين باللغتين الإنجليزية والعربية ويتساوى النصان في الحجية.

عن حكومة
مملكة البحرين

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية

الملحق الأول

التزامات العناية الواجبة لتحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها والمدفوعات الخاصة بمؤسسات مالية معينة غير مشاركة والإبلاغ عنها

أولاً. بنود عامة.

تُلزم مملكة البحرين المؤسسات المالية البحرينية المبلغة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في هذا الملحق الأول من أجل تحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها والحسابات التي تحتفظ بها مؤسسات مالية غير مشاركة.

أ) لأغراض هذه الاتفاقية،

(1) تكون جميع المبالغ المبينة بالدولار هي بالدولار الأمريكي وتقرأ على أنها تتضمن ما يعادلها بالعملة الأخرى.

(2) يتم تحديد رصيد حساب ما أو قيمته اعتباراً من آخر يوم من السنة التقويمية أو أي فترة إبلاغ أخرى مناسبة، ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية.

(3) عندما يتم تحديد حد الرصيد أو القيمة اعتباراً من 30 يونيو 2014 بموجب هذا الملحق الأول، فإنه يتم تحديد الرصيد أو القيمة المعنيين اعتباراً من ذلك اليوم أو اليوم الأخير من مدة الإبلاغ التي تنتهي مباشرة قبل 30 يونيو 2014، وعندما يتم تحديد حد الرصيد أو القيمة اعتباراً من اليوم الأخير من السنة التقويمية بموجب هذا الملحق الأول، فإن الرصيد أو القيمة المعنيين يتم تحديده اعتباراً من آخر يوم من السنة التقويمية أو أي فترة إبلاغ أخرى مناسبة.

(4) مع مراعاة الفقرة الفرعية ج (1) من القسم الثاني من هذا الملحق الأول، يعامل الحساب كحساب أمريكي وأجب الإبلاغ عنه ابتداءً من التاريخ الذي حدد فيه الحساب على هذا النحو وفقاً لإجراءات العناية الواجبة الواردة في هذا الملحق الأول.

(5) ما لم يرد خلاف ذلك، يتم إبلاغ المعلومات ذات الصلة بحساب أمريكي وأجب الإبلاغ عنه سنوياً في السنة التقويمية التالية للسنة التي تتعلق بها المعلومات.

ب) كبديل للإجراءات المنصوص عليها في كل قسم من أقسام هذا الملحق الأول، يجوز للبحرين السماح للمؤسسات المالية البحرينية المبلغة الاعتماد على الإجراءات المنصوص عليها في لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة لتحديد ما إذا كان الحساب هو حساب أمريكي وأجب الإبلاغ عنه أو

حساب تحتفظ به مؤسسة مالية غير مشاركة، ويجوز للبحرين السماح للمؤسسات المالية البحرينية المبلغة أن تقوم بهذا الاختيار بشكل منفصل لكل قسم من أقسام هذا الملحق الأول سواء فيما يتعلق بجميع الحسابات المالية ذات الصلة، أو بشكل منفصل، فيما يخص أي مجموعة محددة بوضوح من هذه الحسابات (مثل المجموعة المصنفة مثلاً حسب نوع النشاط أو الموقع الذي يتم الاحتفاظ فيه بالحساب).

ثانياً. حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً. تسري القواعد والإجراءات التالية لأغراض تحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها من بين حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً ("حسابات أفراد موجودة مسبقاً").

- (أ) **حسابات غير مطلوب مراجعتها أو تحديدها أو الإبلاغ عنها.** لا تحتاج حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً التالية إلى مراجعة أو تحديد أو إبلاغ على أنها حسابات أمريكية واجب الإبلاغ عنها، ما لم تختار المؤسسة المالية البحرينية المبلغة ما هو خلاف ذلك فيما يتعلق بجميع حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً أو، بشكل منفصل، فيما يتعلق بأي مجموعة محددة بشكل واضح من تلك الحسابات، إذا كانت القواعد التنفيذية في البحرين تنص على مثل هذا الخيار:
 - (1) مع مراعاة الفقرة الفرعية ج (2) من هذا القسم، حساب الفرد الموجود مسبقاً الذي لا تتجاوز قيمته أو رصيده 50,000 دولار أمريكي اعتباراً من 30 يونيو 2014.
 - (2) مع مراعاة الفقرة الفرعية ج (2) من هذا القسم، حساب الفرد الموجود مسبقاً الذي يكون عقد تأمين بقيمة نقدية أو عقد بإيراد سنوي برصيد أو قيمة تبلغ 250,000 دولار أمريكي أو أقل اعتباراً من 30 يونيو 2014.
 - (3) حساب الفرد الموجود مسبقاً الذي يكون عبارة عن عقد تأمين نقدية أو عقد بإيراد سنوي، بشرط أن تكون قوانين أو لوائح البحرين أو الولايات المتحدة تملية بشكل فعال بيع عقد التأمين ذو القيمة النقدية أو عقد الإيراد السنوي للمقيمين في الولايات المتحدة، (مثال: إذا لم يكن لدى المؤسسة المالية ذات الصلة التسجيل المطلوب بموجب قانون الولايات المتحدة، وكان قانون البحرين يتطلب الإبلاغ أو الاقتطاع الضريبي فيما يتعلق بمنتجات التأمين التي يملكها مقيمون في البحرين).
 - (4) حساب إيداع برصيد يبلغ 50,000 دولار أمريكي أو أقل.

(ب) **إجراءات المراجعة لحسابات الأفراد الموجودة مسبقاً التي يتجاوز رصيدها أو قيمتها اعتباراً من 30 يونيو 2014 مبلغ 50,000 دولار أمريكي (250,000 دولار أمريكي لعقد التأمين ذو القيمة**

النقدية أو العقد ذو الإيراد السنوي) ولكنها لا تتجاوز 1,000,000 دولار ("حسابات القيمة الأقل").

(1) البحث في السجلات الإلكترونية. يجب أن تقوم المؤسسة المالية البحرينية المبلغة بمراجعة البيانات القابلة للبحث إلكترونياً المحفوظة لديها للكشف عن أي من المؤشرات الأمريكية التالية:

(أ) تحديد صاحب الحساب على أنه مواطن أمريكي أو مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ب) إشارة واضحة على أن مكان الميلاد هو الولايات المتحدة؛

(ت) عنوان بريدي حالي أو مقر إقامة حالي في الولايات المتحدة (يشمل ذلك رقم صندوق البريد في الولايات المتحدة)؛

(ث) رقم هاتف أمريكي حالي؛

(ج) تعليمات قائمة لتحويل أموال لحساب موجود في الولايات المتحدة؛

(ح) توكيل أو تفويض بالتوقيع ساري المفعول في الوقت الحالي ممنوح لشخص عنوانه في الولايات المتحدة.

(خ) يكون العنوان الوحيد الذي تحتفظ به المؤسسة المالية البحرينية المبلغة في ملف صاحب الحساب هو عنوان "يسلم لعناية"، أو "يتم الاحتفاظ بالبريد". وفي حالة كان حساب فرد موجود مسبقاً يعد حساباً ذو قيمة أقل، فلن يتم التعامل مع أي عنوان "يسلم لعناية" خارج الولايات المتحدة أو "يتم الاحتفاظ بالبريد" على أنه من المؤشرات الأمريكية.

(2) إذا لم يتم اكتشاف أي من المؤشرات الأمريكية المدرجة في الفقرة الفرعية ب (1) من هذا القسم أثناء البحث الإلكتروني، فلا يُطلب عند ذلك اتخاذ أي إجراءات إضافية حتى يطرأ تغيير في الظروف ينجم عنه ظهور مؤشر أو أكثر من المؤشرات الأمريكية ترتبط بالحساب، أو إذا أصبح الحساب "حساباً ذو قيمة عالية" كما هو مبين في الفقرة (ث) من هذا القسم.

(3) إذا تم اكتشاف أي من المؤشرات الأمريكية المدرجة في الفقرة الفرعية ب (1) من هذا القسم أثناء البحث الإلكتروني، أو إذا حدث تغيير في الظروف ينتج عنه ربط مؤشر أو أكثر من المؤشرات الأمريكية بالحساب، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تتعامل مع الحساب على أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه، إلا إذا اختارت المؤسسة تطبيق الفقرة الفرعية ب

(4) من هذا القسم، وكان واحداً من الاستثناءات في تلك الفقرة الفرعية ينطبق على ذلك الحساب.

(4) على الرغم من اكتشاف مؤشرات أمريكية وفقاً للفقرة الفرعية ب (1) من هذا القسم، لا يتعين على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تعامل الحساب على أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه، وذلك في الحالات الآتية:

(أ) إذا كانت المعلومات الخاصة بصاحب الحساب تشير بوضوح إلى أن مكان الميلاد هو الولايات المتحدة، وتحصل المؤسسة المالية البحرينية المبلغة، أو يكون قد سبق لها أن راجعت وتحفظت بسجل بما يلي:

(1) إقرار ذاتي بأن صاحب الحساب ليس مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب (قد يكون على نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية رقم W-8 أو نموذج آخر مماثل متفق عليه)؛

(2) جواز سفر غير أمريكي أو وثيقة أخرى للتعريف بالهوية صادرة عن جهة حكومية تثبت أن مواطنة صاحب الحساب أو جنسيته تعود لدولة أخرى غير الولايات المتحدة؛ و

(3) نسخة من شهادة تثبت فقدان صاحب الحساب لجنسية الولايات المتحدة أو أي تفسير معقول للآتي:

(أ) سبب عدم حيازة صاحب الحساب لمثل هذه الشهادة على الرغم من تخليه عن الجنسية الأمريكية؛ أو

(ب) سبب عدم حصول صاحب الحساب على الجنسية الأمريكية عند الولادة.

(ب) إذا تضمنت المعلومات الخاصة بصاحب الحساب عنوان بريدي حالي أو عنوان إقامة حالي في الولايات المتحدة، أو واحد أو أكثر من أرقام هواتف أمريكية تكون هي أرقام الهواتف الوحيدة المرتبطة بالحساب، وتحصل المؤسسة المالية البحرينية المبلغة، أو يكون قد سبق لها أن راجعت وتحفظت بسجل بما يلي:

(1) إقرار ذاتي بأن صاحب الحساب ليس مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب (قد يكون على نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية رقم W-8 أو نموذج آخر مماثل متفق عليه).

(2) دليل مستندي، حسب الفقرة (ث) من القسم السادس من هذا الملحق الأول، يثبت أن صاحب الحساب غير أمريكي.

(ث) إذا تضمنت المعلومات الخاصة بصاحب الحساب تنظيمات سارية المفعول لتحويل أموال لحساب موجود في الولايات المتحدة، وتحصل المؤسسة المالية البحرينية المبلغة، أو يكون قد سبق لها أن راجعت وتحتفظ بسجل بما يلي:

(1) إقرار ذاتي بأن صاحب الحساب ليس مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب (قد يكون على نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية رقم W-8 أو نموذج آخر مماثل متفق عليه).

(2) دليل مستندي، حسب الفقرة (ث) من القسم السادس من هذا الملحق الأول، يثبت أن صاحب الحساب غير أمريكي.

(ث) إذا تضمنت المعلومات الخاصة بصاحب الحساب توكيل أو تفويض بالتوقيع ساري المفعول في الوقت الحالي ممنوح لشخص لديه عنوان في الولايات المتحدة، أو كان العنوان "يسلم لعناية" أو "يتم الاحتفاظ بالبريد" هو العنوان الوحيد المحدد لصاحب الحساب، أو كان لديه رقم أو عدة أرقام هواتف أمريكية (إذا كان. هنالك رقم هاتف غير أمريكي مرتبط أيضاً بالحساب)، وتحصل المؤسسة المالية البحرينية المبلغة، أو يكون قد سبق لها أن راجعت وتحتفظ بسجل بما يلي:

(1) إقرار ذاتي بأن صاحب الحساب ليس مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب (قد يكون على نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية رقم W-8 أو نموذج آخر مماثل متفق عليه).

(2) دليل مستندي، حسب الفقرة (ث) من القسم السادس من هذا الملحق الأول، يثبت أن صاحب الحساب غير أمريكي.

(ث) إجراءات إضافية تسري على حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً والتي تعتبر حسابات ذات قيمة أقل.

(1) يجب استكمال عملية مراجعة حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً والتي تعتبر حسابات ذات قيمة أقل للكشف عن أي مؤشرات لمريكية بحلول 30 يونيو 2016.

(2) إذا حدث تغيير في ظروف حساب فرد موجود مسبقاً يعد حساباً ذو قيمة أقل لنج عنه اكتشاف ارتباط مؤشر أو أكثر من المؤشرات الأمريكية الواردة في الفقرة الفرعية ب (1)

من هذا القسم بالحساب، يتعين على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة التعامل مع الحساب على أنه حساب أمريكي ويجب الإبلاغ عنه ما لم تنطبق عليه الفقرة الفرعية ب (4) من هذا القسم.

(3) باستثناء حسابات الإيداع المبينة في الفقرة الفرعية أ (4) من هذا القسم، تعامل أي من حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً التي حددت على أنها حسابات أمريكية واجب الإبلاغ عنها بموجب هذا القسم معاملة الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها في جميع السنوات اللاحقة، إلا إذا لم يعد صاحب الحساب شخصاً أمريكياً محددًا.

ث) إجراءات المراجعة المعززة لحسابات الأفراد الموجودة مسبقاً التي يتجاوز رصيدها أو قيمتها 1,000,000 دولار أمريكي اعتباراً من 30 يونيو 2014 أو 31 ديسمبر 2015 أو أي سنة لاحقة ("حسابات ذات قيمة مرتفعة").

(1) البحث في السجلات الإلكترونية. يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة مراجعة البيانات القابلة للبحث إلكترونياً المحفوظة لديها للكشف عن أي من المؤشرات الأمريكية المبينة في الفقرة الفرعية ب (1) في هذا القسم.

(2) البحث في السجلات الورقية. إذا تضمنت قواعد البيانات القابلة للبحث إلكترونياً لدى المؤسسات المالية البحرينية المبلغة حقولاً تتضمن كافة المعلومات المذكورة في الفقرة الفرعية ث (3) من هذا القسم، فلا يُطلب إجراء مزيد من عمليات البحث في السجلات الورقية. وإذا لم تتضمن قواعد البيانات الإلكترونية جميع هذه المعلومات، يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة، فيما يتعلق بالحسابات ذات القيمة المرتفعة، أن تراجع كذلك الملف الرئيسي الحالي للعميل، والوثائق التالية المرتبطة بالحساب، بالقدر الذي تكون فيه هذه الوثائق غير متضمنة في الملف الرئيسي الحالي للعميل، وتكون المؤسسات المالية البحرينية المبلغة قد حصلت عليها خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بحثاً عن أي من المؤشرات الأمريكية المبينة في الفقرة الفرعية ب (1) من هذا القسم:

- أ) آخر دليل مستلذي تم الحصول عليه بشأن الحساب؛
ب) آخر عقد أو وثيقة لفتح الحساب؛

ت) آخر وثيقة حصلت عليها المؤسسة المالية البحرينية المبلغة بموجب إجراءات مكافحة غسل الأموال/ مبدأ اعرف عميلك أو لأغراض تنظيمية أخرى؛
ث) أي توكيل أو تفويض بالتوقيع ساري المفعول في الوقت الحالي؛ و
ج) أي تعليمات قائمة وسارية المفعول حالياً لتحويل الأموال.

3) استثناء في حالة كفاية المعلومات التي تتضمنها قواعد البيانات. لا يطلب من المؤسسة

المالية البحرينية المبلغة إجراء عمليات البحث في السجلات الورقية المبينة في الفترة الفرعية ث (2) من هذا القسم في حال كانت المعلومات القابلة للبحث الإلكتروني لدى تلك المؤسسة المالية تتضمن التالي:

- أ) جنسية أو وضع الإقامة والنسبة لصاحب الحساب؛
ب) عنوان إقامة صاحب الحساب وعنوانه البريدي موجودين حالياً في الملف لدى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة؛
ت) رقم (أرقام) هاتف صاحب الحساب موجود حالياً في الملف، إن وجد، لدى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة؛
ث) ما إذا كانت هناك تعليمات سارية المفعول لتحويل أموال من الحساب إلى حساب آخر (بما في ذلك حساب في فرع آخر للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة أو مؤسسة مالية أخرى)؛
ج) ما إذا كان العنوان البريدي الساري لصاحب الحساب هو "يسلم لعناية" أو "يتم الاحتفاظ بالبريد"؛ و
ح) ما إذا كان هناك توكيل أو تفويض بالتوقيع للحساب.

4) الاستعلام من مدير العلاقات للحصول على المعرفة الفعلية. بالإضافة إلى عمليات البحث

في السجلات الإلكترونية والورقية المبينة أعلاه، يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تعامل الحسابات ذات القيمة المرتفعة الموكلة إلى مدير العلاقات على أنها حسابات أمريكية واجب الإبلاغ عنها (بما فيها أي حسابات مالية مجمعة مع ذلك الحساب ذو القيمة المرتفعة) إذا كان لدى مدير العلاقات معرفة فعلية بأن صاحب الحساب هو شخص أمريكي محدد.

(5) تأثير اكتشاف مؤشرات أمريكية.

- (أ) إذا لم يتم اكتشاف أي من المؤشرات الأمريكية المذكورة في الفقرة الفرعية ب (1) من هذا القسم خلال المراجعة المعززة للحسابات ذات القيمة المرتفعة المبينة أعلاه، ولم يتم تحديد الحساب على أن صاحبه شخص أمريكي محدد كما في الفقرة الفرعية ث (4) من هذا القسم، فلا تكون هناك حاجة لاتخاذ إجراء إضافي إلى أن يحدث تغيير في الظروف ينتج عنه ربط مؤشر أمريكي واحد أو أكثر بالحساب.
- (ب) إذا تم اكتشاف أي من المؤشرات الأمريكية المذكورة في الفقرة الفرعية ب (1) من هذا القسم خلال المراجعة المعززة للحسابات ذات القيمة المرتفعة المبينة أعلاه، أو حدث تغيير لاحق في الظروف ينتج عنه ربط مؤشر أمريكي واحد أو أكثر بالحساب، فيجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تعامل الحساب على اعتبار أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه ما لم تقرر أن تطبيق الفقرة الفرعية ب (4) من هذا القسم وكالت إحدى الاستثناءات الواردة في هذه الفقرة الفرعية لتطبيق على ذلك الحساب.
- (ت) باستثناء حسابات الإيداع المذكورة في الفقرة الفرعية أ (4) من هذا القسم، يُعامل أي حساب فرد موجود مسبقاً تم تحديده كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه بموجب هذا القسم كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه في جميع السنوات اللاحقة، إلا إذا لم يعد صاحب الحساب يعتبر شخصاً أمريكياً محددًا.

(ج) إجراءات إضافية قابلة للتطبيق على الحسابات ذات القيمة المرتفعة.

- (1) إذا كان حساب الفرد الموجود مسبقاً هو حساب ذو قيمة مرتفعة اعتباراً من 30 يونيو 2014، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة استكمال إجراءات المراجعة للمعززة المبينة في الفقرة (ث) من هذا القسم بشأن ذلك الحساب بحلول تاريخ 30 يونيو 2015. وإذا أسفرت هذه المراجعة عن تحديد ذلك الحساب على أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه بتاريخ 31 ديسمبر 2014 أو قبله، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تبلغ عن المعلومات المطلوبة عن هذا الحساب فيما يخص عام 2014 في أول تقرير عن الحساب وعلى أساس سنوي بعد ذلك. وفي حالة الحساب الذي يتم تحديده على أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه بعد تاريخ 31 ديسمبر 2014 وفي تاريخ 30 يونيو 2015 أو قبله، فلا يكون مطلوباً من المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تبلغ معلومات عن ذلك

الحساب فيما يخص عام 2014، إلا أنه يجب عليها أن تبلغ عن المعلومات المتعلقة بالحساب على أساس سنوي بعد ذلك.

(2) إذا كان حساب الفرد الموجود مسبقاً لا يعتبر حساباً ذو قيمة مرتفعة اعتباراً من تاريخ 30 يوليو 2014، لكنه أصبح حساباً ذو قيمة مرتفعة بحلول آخر يوم من عام 2015 أو أي سنة تقويمية لاحقه، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة استكمال إجراءات المراجعة المعززة المبينة في الفقرة (ث) من هذا القسم فيما يخص ذلك الحساب خلال ستة أشهر بعد آخر يوم في السنة التقويمية التي أصبح فيها الحساب حساباً ذو قيمة مرتفعة. وإذا تم استناداً إلى هذه المراجعة تحديد ذلك الحساب على أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تبلغ عن المعلومات المطلوبة عن ذلك الحساب فيما يخص السنة الذي تم فيها تحديده كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه وفي السنوات اللاحقة على أساس سنوي، إلا إذا لم يعد صاحب الحساب يعتبر شخصاً أمريكياً محددًا.

(3) عندما تقوم المؤسسة المالية البحرينية المبلغة بتطبيق إجراءات المراجعة المعززة المبينة في الفقرة (ث) من هذا القسم على حساب ذو قيمة مرتفعة، فلا يُطلب من هذه المؤسسة أن تقوم بإعادة تطبيق تلك الإجراءات مرة أخرى على الحساب ذو القيمة المرتفعة، إلا في حالة الاستفسار عن المعرفة الفعلية لمدير العلاقات المبينة في الفقرة الفرعية ث (4) من هذا القسم.

(4) إذا حدث تغيير في الظروف الخاصة بالحساب ذو القيمة المرتفعة بشكل ينتج عنه ربط الحساب بمؤشر واحد أو أكثر من المؤشرات الأمريكية المبينة في الفقرة الفرعية ب (1) من هذا القسم، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة حينها أن تعامل الحساب بصفته حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه، إلا إذا اختارت تطبيق الفقرة الفرعية ب (4) من هذا القسم، وكانت إحدى الاستثناءات الواردة في هذه الفقرة الفرعية تنطبق على هذا الحساب.

(5) يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تطبق إجراءات لضمان قيام مدير العلاقات بتحديد أي تغيير يحدث في ظروف الحساب على سبيل المثال، إذا تم تبليغ مدير العلاقات أن هناك عنواناً بريدياً جديداً في الولايات المتحدة لصاحب الحساب، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تتعامل مع العنوان الجديد كتغيير في الظروف وعليها، إذا اختارت أن تطبق الفقرة الفرعية ب (4) من هذا القسم، أن تحصل على الوثائق الملائمة من صاحب الحساب.

ج) حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً التي تم توثيقها لأغراض معينة أخرى. المؤسسات المالية البحرينية المبلغة التي حصلت مسبقاً على مستندات من صاحب الحساب لتحديد وضع صاحب الحساب كشخص ليس بمواطن أمريكي أو مقيم في الولايات المتحدة لغرض تلبية التزاماتها بموجب اتفاقية وسيط مؤهل أو شراكة أجنبية تقوم بالانقطاع أو مؤسسة المالية أجنبية تقوم بالانقطاع مبرمة مع مصلحة الإيرادات الداخلية، أو للوفاء بالتزاماتها بموجب الفصل 61 من العنوان 26 من قانون الولايات المتحدة، ليست مطلوبة بتنفيذ الإجراءات المبينة في الفقرة الفرعية ب (1) من هذا القسم فيما يخص الحسابات ذات القيمة الأقل أو الإجراءات المبينة في الفقرات الفرعية من ث (1) إلى ث (3) من هذا القسم فيما يخص الحسابات ذات القيمة المرتفعة.

ثالثاً. حسابات الأفراد الجديدة. تطبق القواعد والإجراءات التالية لتحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها من بين الحسابات المالية التي يحوزها أفراد وتم فتحها بتاريخ 1 يوليو 2014 أو بعد ذلك ("حسابات الأفراد الجديدة").

أ) حسابات غير مطلوب مراجعتها أو تحديدها أو الإبلاغ عنها. لا يكون مطلباً مراجعة أو تحديد أو الإبلاغ عن الحسابات الجديدة التالية على أنها حسابات أمريكية واجب الإبلاغ عنها، ما لم تختار المؤسسة المالية البحرينية المبلغة خلاف ذلك، سواء فيما يخص جميع حسابات الأفراد الجديدة، أو على نحو منفصل، فيما يخص أي مجموعة محددة بوضوح من هذه الحسابات، إذا كانت القواعد التنفيذية لدى البحرين تلص على ذلك الاختيار:

1) حساب الإيداع ما لم يتجاوز رصيده مبلغ 50,000 دولار أمريكي في نهاية أي سنة تقويمية أو أي فترة إبلاغ مناسبة أخرى.

2) عقد التأمين ذو القيمة النقدية ما لم يتجاوز رصيده مبلغ 50,000 دولار أمريكي اعتباراً من نهاية أي سنة تقويمية أو أي فترة إبلاغ مناسبة أخرى.

ب) حسابات أفراد جديدة أخرى: فيما يخص حسابات الأفراد الجديدة غير المبينة في الفقرة أ من هذا القسم، عند فتح الحساب (أو خلال 90 يوماً من نهاية السنة التقويمية التي تنتهي فيها عن الحساب الصفة المنصوص عليها في الفقرة أ من هذا القسم)، على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تحصل على إقرار ذاتي، يجوز أن يكون جزءاً من مستندات فتح الحساب، يمكنها من تحديد ما إذا كان صاحب الحساب مقيماً في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب (لهذا الغرض، يعد المواطن

الأمريكي مقيماً في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب، حتى لو خضع صاحب الحساب للضريبة في جهة اختصاص أخرى)، والتأكد من معقوبة ذلك الإقرار الذاتي بناءً على المعلومات التي حصلت عليها المؤسسة المالية البحرينية المبلغة بخصوص فتح الحساب، بما فيها أي مستندات تم الحصول عليها بموجب إجراءات مكافحة غسل الأموال/ مبدأ اعرف عميلك.

1- إذا تبين من الإقرار الذاتي أن صاحب الحساب مقيم في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تعامل الحساب بصفته حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه وأن تحصل على إقرار ذاتي يتضمن رقم تعريف دافع الضرائب الأمريكي لصاحب الحساب (قد يكون نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية رقم 9-99 أو أي نموذج مشابه متفق عليه).

2- إذا حدث تغيير في الظروف فيما يخص حساب فرد جديد مما يجعل المؤسسة المالية البحرينية المبلغة تعرف، أو يكون لديها سبب لأن تعرف، أن الإقرار الذاتي الأصلي غير صحيح أو غير موثوق فيه، فلا يمكنها الاعتماد على الإقرار الذاتي الأصلي وعليها أن تحصل على إقرار ذاتي موثوق فيه يحدد ما إذا كان صاحب الحساب مواطناً أمريكياً أم مقيماً في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب. وفي حال لم تتمكن المؤسسة المالية البحرينية المبلغة من الحصول على إقرار ذاتي موثوق فيه فعليها أن تعامل الحساب بصفته حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه.

رابعاً حسابات الكيان الموجودة مسبقاً تطبق القواعد والإجراءات التالية لأغراض تحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها والحسابات التي تحتفظ بها مؤسسات مالية غير مشاركة من بين حسابات الكيانات الموجودة مسبقاً ("حسابات كيان موجودة مسبقاً"):

أ) حسابات الكيان غير المطلوب مراجعتها أو تحديدها أو الإبلاغ عنها حساب الكيان الموجود مسبقاً الذي لا يتجاوز رصيده أو قيمته مبلغ 250,000 دولار أمريكي اعتباراً من 30 يونيو 2014، لا يتطلب مراجعة أو تحديداً أو تليغاً بصفته حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه حتى يتجاوز رصيد الحساب مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي، ما لم تختار المؤسسة المالية البحرينية المبلغة ما هو خلاف ذلك فيما يتعلق بجميع حسابات الكيان الموجودة مسبقاً، أو على نحو مفصل، ما يتعلق بأي مجموعة محددة بوضوح من تلك الحسابات، إذا كانت القواعد التنفيذية في البحرين توفر مثل هذا الاختيار.

ب) حسابات الكيان الخاضعة للمراجعة حساب الكيان الموجود مسبقاً الذي يتجاوز رصيده أو قيمته مبلغ 250,000 دولار أمريكي بتاريخ 30 يونيو 2014، وحساب الكيان الموجود مسبقاً الذي لا

يتجاوز مبلغ 250,000 دولار أمريكي في 30 يونيو، 2014 ، ولكن رصيد أو قيمة الحساب تتجاوز 1,000,000 دولار أمريكي في آخر يوم من سنة 2015 أو أية سنة تقويمية لاحقة، تجب مراجعته وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ث) من هذا القسم.

(ت) حسابات الكيان المطلوب الإبلاغ عنها. فيما يتعلق بحسابات الكيان الموجودة مسبقاً والمبينة في الفقرة (ب) من هذا القسم، لا تعامل إلا الحسابات الموجودة في حوزة كيان أو أكثر من الكيانات التي تم تحديدها على أنها أشخاص أمريكيين محددین، أو في حوزة كيانات أجنبية غير مالية سلبية يسيطر عليها شخص أو أكثر، يكونون مواطنين أمريكيين أو مقيمين في الولايات المتحدة، على أنها حسابات أمريكية واجب الإبلاغ عنها. بالإضافة إلى ذلك، تعامل الحسابات الموجودة في حوزة مؤسسات مالية غير مشاركة بصفتها حسابات مطلوب إبلاغ السلطة المختصة في البحرين عن المدفوعات المجمعة الخاصة بها كما هو موضح في الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة 4 من الاتفاقية.

(ث) إجراءات المراجعة لتحديد حسابات الكيان المطلوب الإبلاغ عنها. فيما يتعلق بحسابات الكيان الموجودة مسبقاً والمبينة في الفقرة (ب) من هذا القسم، على المؤسسة المالية البحرينية المبلغنة أن تطبق إجراءات المراجعة التالية من أجل تحديد ما إذا كان الحساب في حوزة شخص أمريكي محدد واحد أو أكثر، أو كياناً غير مالي أجنبياً سلبياً تحت سيطرة شخص أو أكثر يكونون مواطنين أمريكيين أو مقيمين في الولايات المتحدة، أو في حوزة مؤسسة مالية غير مشاركة:

1) تحديد ما إذا كان الكيان شخصاً أمريكياً محدد.

(أ) مراجعة المعلومات المحتفظ بها للأغراض التنظيمية أو لأغراض تتعلق بعلاقات العملاء (بما فيها المعلومات التي تم جمعها بموجب إجراءات مكافحة غسل الأموال) مبدأ اعرف عميلك) لتحديد ما إذا كانت المعلومات تشير إلى أن صاحب الحساب هو شخص أمريكي. ولهذا الغرض، تشمل المعلومات التي تشير إلى أن صاحب الحساب هو شخص أمريكي مكان تأسيس أو تنظيم في الولايات المتحدة الأمريكية، أو عنواناً في الولايات المتحدة.

(ب) في حال كانت المعلومات تشير إلى أن صاحب الحساب هو شخص أمريكي، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغنة أن تعامل الحساب على أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه إلا إذا حصلت على إقرار ذاتي من صاحب الحساب (قد يكون على نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية W-8 أو W-9 أو نموذج مشابه مطلق عليه)، أو حددت

بشكل معقول بناءً على معلومات في حوزتها أو من المعلومات المتاحة للعموم أن صاحب الحساب ليس شخصاً أمريكياً محلياً.

(2) تحديد ما إذا كان الكيان غير الأمريكي مؤسسة مالية.

(أ) مراجعة المعلومات المحتفظ بها للأغراض التنظيمية أو لأغراض تتعلق بعلاقات العملاء (بما فيها المعلومات التي جمعت بموجب إجراءات مكافحة غسل الأموال) مبدأ اعرف صميلك) لتحديد ما إذا كانت المعلومات تشير إلى أن صاحب الحساب هو مؤسسة مالية.

(ب) في حال كانت المعلومات تشير إلى أن صاحب الحساب هو مؤسسة مالية أو تحققت المؤسسة المالية البحرينية المبلغة من الرقم التعريفي العالمي للوسيط لصاحب الحساب والموجود في قائمة المؤسسات المالية الأجنبية المنشورة من مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية، فلا يعتبر الحساب حينها حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه.

(3) تحديد ما إذا كانت المؤسسة المالية هي مؤسسة مالية غير مشاركة تخضع المدفوعات

ليها للإبلاغ المُجمع بموجب الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة 4 من الاتفاقية.

(أ) يجوز للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة، مع مراعاة الفقرة الفرعية 3(ب) من هذا القسم، أن تحدد أن من يحوز الحساب هو مؤسسة مالية بحرينية أو مؤسسة مالية في سلطنة شريكة أخرى، إذا ما قررت المؤسسة المالية البحرينية المبلغة على نحو معقول أن صاحب الحساب يتمتع بهذا الوضع على أساس الرقم التعريفي العالمي للوسيط لصاحب الحساب الموجود في قائمة المؤسسات المالية الأجنبية المنشورة من مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية أو على أساس أي معلومات أخرى متاحة للعموم أو بحوزة المؤسسة المالية البحرينية المبلغة، حسبما يكون مناسباً، وفي مثل هذه الحالة، لا يطلب إجراء مزيد من المراجعة أو التحديد أو الإبلاغ بخصوص هذا الحساب.

(ب) إذا كان صاحب الحساب هو مؤسسة مالية بحرينية أو مؤسسة مالية في سلطنة شريكة أخرى تعامل من قبل مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية على أنها مؤسسة مالية غير مشاركة، عندها لا يكون الحساب حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه، ولكن يجب الإبلاغ عن المدفوعات المقدمة لصاحب الحساب بموجب الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة 4 من الاتفاقية.

(ت) إذا لم يكن صاحب الحساب مؤسسة مالية بحرينية أو مؤسسة مالية في سلطة شريكة أخرى، فعلى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تعامل صاحب الحساب بصفتها مؤسسة مالية غير مشاركة ويتم الإبلاغ عن المدفوعات المقدمة إليها بموجب الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة 4 من الاتفاقية، ما لم تقوم المؤسسة المالية البحرينية المبلغة بما يلي:

- (1) الحصول من صاحب الحساب على إقرار ذاتي (قد يكون على نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية رقم 8-77 أو أي نموذج مماثل متفق عليه) بأنه مؤسسة مالية أجنبية تعد ممثلة، أو مالك مستفيد معفى، وذلك على النحو المعرف به هذان المصطلحان في نوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة، أو
- (2) التحقق من صحة الرئيم التعريفي العالمي للوسيط لصاحب الحساب الموجود في قائمة المؤسسات المالية الأجنبية المنشورة من مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية وذلك في حالة المؤسسة المالية الأجنبية المشاركة أو المؤسسة المالية الأجنبية المسجلة التي تعتبر ممثلة.

(4) تحديد ما إذا كان الحساب الموجود في هوزة كيان أجنبي غير مالي هو حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه. فيما يتعلق بصاحب الحساب الذي يملك حساباً لكيان موجود مسبقاً ولم يتم تحديده على أنه مخصص أمريكي أو مؤسسة مالية، على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تحدد (1) ما إذا كان صاحب الحساب لديه أشخاص مسيطرين، و(2) ما إذا كان صاحب الحساب كياناً أجنبياً غير مالي سلمي، و(3) ما إذا كان أي من الأشخاص المسيطرين التابعين لصاحب الحساب مواطنين أمريكيين أو مقيمين في الولايات المتحدة. وعند تحديد هذه الأمور، يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تتبع الإرشادات الواردة في الفقرات الفرعية من ث(4) (أ) حتى ث(4) (ث) من هذا القسم بحسب الترتيب الأنسب الذي يتوافق مع الظروف.

- (أ) لغايات تحديد الأشخاص المسيطرين التابعين لصاحب حساب ما، يجوز للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تعتمد على المعلومات التي تم الحصول عليها والاحتفاظ بها بموجب إجراءات مكافحة غسل الأموال/ مهذا اعرف عميلك.
- (ب) لغايات تحديد ما إذا كان صاحب الحساب كياناً أجنبياً غير مالي سلمي، على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تحصل على إقرار ذاتي (قد يكون على

نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية W-8 أو W-9 أو نموذج آخر متفق عليه) من صاحب الحساب لتحديد وضعه، ما لم يكن في حوزتها معلومات أو كانت هناك معلومات متوفرة للعموم تقرر بمقتضاها وبشكل معقول أن صاحب الحساب هو كيان أجنبي غير مالي منتج.

ت) لغايات تحديد ما إذا كان الشخص المسيطر التابع لكيان أجنبي غير مالي سلمي هو مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة لأغراض الضرائب، يجوز للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تعتمد على:

(1) المعلومات التي تم الحصول عليها والاحتفاظ بها بموجب إجراءات مكافحة غسل الأموال/ مبدأ اعرف عميلك بالنسبة لحساب الكيان الموجود مسبقاً والموجود في حوزة واحد أو أكثر من الكيانات الأجنبية غير المالية برصيد أو قيمة حساب لا تتجاوز مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي، أو

(2) إقرار ذاتي (قد يكون على نموذج مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية W-8 أو W-9 أو نموذج آخر متفق عليه) من صاحب الحساب أو من ذلك الشخص المسيطر في حالة حساب الكيان الموجود مسبقاً الموجود في حوزة واحد أو أكثر من الكيانات الأجنبية غير المالية برصيد أو قيمة حساب تتجاوز مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي.

ث) إذا كان أي من الأشخاص المسيطرين لكيان أجنبي غير مالي سلمي هو مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة، يُعامل الحساب بصفته حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه.

ج) توقيت المراجعة والإجراءات الإضافية المنطبقة على حسابات الكيانات الموجودة مسبقاً.

1) يجب إتمام مراجعة حسابات الكيان الموجودة مسبقاً التي يتجاوز رصيدها أو قيمتها 250,000 دولار أمريكي اعتباراً من 30 يوليو 2014 بحلول يوم 30 يوليو 2016.

2) يجب إتمام مراجعة حسابات الكيان الموجودة مسبقاً التي لا يتجاوز رصيدها أو قيمتها 250,000 دولار أمريكي اعتباراً من 30 يوليو 2014، ولكنها تتجاوز 1,000,000 دولار أمريكي اعتباراً من 31 ديسمبر 2015 أو في أي سنة تالية، وذلك خلال سنة أشهر بعد آخر يوم من السنة التقويمية التي يتجاوز فيها رصيد الحساب أو قيمته 1,000,000 دولار أمريكي.

(3) إذا حدث تغيير في ظروف تتعلق بحساب كيان موجود مسبقاً يجعل المؤسسة المالية البحرينية المبلغة تعرف أو يكون لديها سبب كي تعرف بأن الإقرار الذاتي أو الوثائق الأخرى المرتبطة بحساب ما غير صحيحة أو لا يمكن الاعتماد عليها، يجب على هذه المؤسسة إعادة تحديد وضع هذا الحساب وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ث) من هذا القسم.

خامساً حسابات الكيان الجديدة. تطبق القواعد والإجراءات التالية لأغراض تحديد الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها والحسابات الموجودة في حوزة مؤسسات مالية غير مشاركة من بين الحسابات المالية الموجودة في حوزة الكيانات والتي فتحت بتاريخ 1 يوليو 2014 أو ما بعدها ("حسابات الكيان الجديدة").

أ- حسابات كيان غير مطلوب مراجعتها أو تحديدها أو الإبلاغ عنها. لا يكون مطلوباً أن تتم مراجعة حساب بطاقة الائتمان أو تسهيل الائتمان المتجدد الذي يُعامل معاملة الحساب الجديد للكيان أو تحديده أو الإبلاغ عنه شريطة أن تنفذ المؤسسة المالية البحرينية المبلغة التي تحتفظ بذلك الحساب سياسات وإجراءات لمنع رصيد الحساب المدون لصاحب الحساب أن يتجاوز 50,000 دولار أمريكي، ما لم تختر المؤسسات المالية البحرينية المبلغة خلاف ذلك فيما يتعلق بجميع الحسابات الجديدة للكيان، أو بشكل منفصل، فيما يخص أي مجموعة محددة بوضوح من تلك الحسابات، في حال كانت القواعد التنفيذية في البحرين توفر ذلك الاختيار.

ب- حسابات الكيان الجديدة الأخرى. فيما يتعلق بحسابات الكيان الجديدة غير المبينة في الفقرة (أ) من هذا القسم، يجب أن تحدد المؤسسة المالية البحرينية المبلغة ما إذا كان صاحب الحساب: (1) شخصاً أمريكياً محددًا، أو (2) مؤسسة مالية بحرينية أو مؤسسة مالية في سلطة شريكة أخرى، أو (3) مؤسسة مالية أجنبية مشاركة، أو مؤسسة مالية تُعد ممثلة، أو مالك مستفيد معفى، وذلك على النحو المُتعارف به هذه المصطلحات في لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة، أو (4) كيان أجنبي غير مالي منتج أو كيان لجنبي غير مالي سلبي.

(1) مع مراعاة الفقرة الفرعية ب(2) من هذا القسم، يجوز أن تحدد المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن صاحب الحساب كيان أجنبي غير مالي منتج، أو مؤسسة مالية بحرينية، أو مؤسسة مالية في سلطة شريكة أخرى، إذا استطاعت المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تحدد على نحو معقول أن صاحب الحساب يتمتع بهذا الوضع على أساس الرقم التعريفي

العالمي للوسيط لصاحب الحساب أو على أساس المعلومات الأخرى المتاحة للعموم أو الموجودة بحوزة المؤسسة المالية البحرينية المبلغة، حسبما يكون مناسباً.

(2) إذا كان صاحب الحساب هو مؤسسة مالية بحرينية أو مؤسسة مالية في سلطة شريكة تُعامل من قبل مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية على أنها مؤسسة مالية غير مشاركة لا يكون الحساب حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه، لكن يجب الإبلاغ عن المبالغ المدفوعة لصاحب الحساب كما نصت عليها الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة (4) من الاتفاقية.

(3) في جميع الحالات الأخرى، يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة الحصول على إقرار ذاتي من صاحب الحساب من أجل تحديد وضعه واعتماداً على الإقرار الذاتي، تطبيق القواعد التالية:

(أ) إذا كان صاحب الحساب شخصاً أمريكياً مستقلاً، يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة في أن تعامل الحساب على أنه حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه.

(ب) إذا كان صاحب الحساب كياناً أجنبياً غير مالي سلبى، يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة تنفيذ الأشخاص المسيطرين على النحو المحدد في إجراءات مكافحة غسل الأموال/ احرف عميلك، ويجب أن تحدد ما إذا كان أي منهم هو شخص أمريكي أو مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الإقرار الذاتي المقدم من صاحب الحساب أو ذلك الشخص. ويجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تعامل الحساب بصفته حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه إذا كان أي شخص من هذا القبيل مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة الأمريكية.

(ت) إذا كان صاحب حساب: (1) شخصاً أمريكياً ليس مواطناً أمريكياً محدد (2) مؤسسة مالية بحرينية أو مؤسسة مالية في سلطة شريكة أخرى، مع مراعاة الفقرة الفرعية ب(3) (ث) من هذا القسم، أو (3) مؤسسة مالية أجنبية مشاركة، أو مؤسسة مالية أجنبية تعتبر ممثلة، أو مالك مستفيد معفى، على النحو المعرفة به هذه المصطلحات في لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة، أو (4) كيان أجنبي غير مالي منتج، أو (5) كيان أجنبي غير مالي سلبى لا يكون أي من الأشخاص المسيطرين عليه مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة، فلا يكون الحساب حينئذٍ حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه، ولا يطلب رفع تقارير تتعلق بهذا الحساب.

(ث) إذا كان صاحب الحساب مؤسسة مالية غير مشاركة (يشمل مؤسسة مالية بحرينية أو مؤسسة مالية في سلطة شريكة أخرى تُعامل من مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية

على أنها مؤسسة مالية غير مشاركة، فإن الحساب حينئذ لا يكون حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه، ولكن يجب الإبلاغ عن المدفوعات التي يتلقاها صاحب الحساب على النحو الموضح في الفقرة الفرعية 1 (ب) من المادة 4 من هذه الاتفاقية.

سادساً. قواعد وتعريفات خاصة. تطبق القواعد والتعريفات الإضافية الآتية عند تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المذكورة أعلاه:

(أ) الاعتماد على الإقرار الذاتي والأدلة المستندية. لا يجوز لمؤسسة مالية بحرينية مبلغة الاعتماد على الإقرار الذاتي أو الدليل المستندي إذا عرفت أو إذا كان لديها سبب كي تعرف أن الإقرار الذاتي أو الدليل المستندي غير صحيح أو لا يمكن الاعتماد عليه.

(ب) تعريفات: تطبق التعريفات الآتية لأغراض هذا الملحق الأول.

1- إجراءات مكافحة غسل الأموال/اعرف عميلك. يقصد بـ "إجراءات مكافحة غسل

الأموال/اعرف عميلك" إجراءات العناية الواجبة بالعملاء من قبل المؤسسة المالية البحرينية المبلغة وفقاً لمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو متطلبات مشابهة خاصة بالبحرين تخضع لها هذه المؤسسة المالية البحرينية المبلغة.

2- كيان أجنبي غير مالي. هو أي كيان غير أمريكي ليس مؤسسة مالية أجنبية وفقاً للتعريف الوارد في لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة أو هو كيان تم وصفه في الفقرة ب(4)(ر) من هذا القسم، ويشمل ذلك أيضاً أي كيان غير أمريكي تم تأسيسه في البحرين أو في سلطة شريكة أخرى وليس مؤسسة مالية.

3- كيان أجنبي غير مالي صلب. أي كيان أجنبي غير مالي لا يكون (1) كياناً أجنبياً غير مالي منتج، أو (2) شراكة أجنبية تقوم بالاقتطاع الضريبي، أو مؤسسة استثمارية أجنبية تقوم بالاقتطاع الضريبي وفقاً للوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة.

4- كيان أجنبي غير مالي منتج. هو أي كيان أجنبي غير مالي يستوفي أي من المعايير الآتية:

(أ) أن يكون أقل من 50% من إجمالي دخل الكيان الأجنبي غير المالي للسنة التقويمية السابقة أو أي فترة أخرى مناسبة للإبلاغ دخلاً سلبياً ويكون أقل من 50% من الأصول الموجودة بحوزة هذا الكيان الأجنبي غير المالي خلال السنة التقويمية السابقة أو أي فترة أخرى مناسبة للإبلاغ أصولاً تحقق دخلاً سلبياً أو محتفظ بها لتحقيق ذلك.

(ب) أن تكون أسهم الكيان الأجنبي غير المالي متداولة بصورة منتظمة في أسواق الأوراق المالية القائمة أو يكون هذا الكيان الأجنبي غير المالي هو كيان ذو علاقة بكيان تطرح أسهمه للتداول بشكل منتظم في سوق أوراق مالية قائمة.

(ت) أن يكون الكيان الأجنبي غير المالي مؤسساً في إقليم أمريكي وجميع المالكين متلقي المدفوعات هم مقيمون من ذوي النية الحسنة في هذه الإقليم الأمريكي.

(ث) أن يكون الكيان الأجنبي غير المالي حكومة (غير الحكومة الأمريكية) أو قسم سياسي فرعي تابع لتلك الحكومة (ويشمل ذلك من أجل تجنب الشك، الولاية أو المحافظة أو المقاطعة، أو البلدية)، أو هيئة عامة تؤدي وظيفة لهذه الحكومة أو ذلك القسم السياسي الفرعي التابع لها، أو حكومة لإقليم تابع للولايات المتحدة، أو منظمة دولية، أو بنك إصدار مركزي غير أمريكي، أو كيان مملوك بالكامل من واحد أو أكثر مما سبق ذكره.

(ج) أن تتكون جميع نشاطات الكيان الأجنبي غير المالي أساساً من الاحتفاظ (بشكل كامل أو جزئي) بالأسهم العبدولة، أو تقديم التمويل أو الخدمات، لواحدة أو أكثر من الشركات الفرعية المشاركة في مبادلات أو أعمال بخلاف أعمال المؤسسة المالية، إلا أن الكيان لا يكون مؤهلاً لوضع كيان أجنبي غير مالي إذا كان الكيان يعمل (أو يعرض نفسه) كصندوق استثماري، مثل صندوق الأسهم الخاصة، أو صندوق رأسمال مخاطر، أو صندوق استحواذ بأموال مقترضة، أو أي أداة للاستثمار يكون الغرض منها الاستحواذ أو تمويل الشركات ثم الاحتفاظ بحصص في تلك الشركات كأصول رأسمالية لأغراض استثمارية.

(ح) لم يقم الكيان الأجنبي غير المالي بعد بمباشرة أعمال، وليس لديه سجل تشغيل سابق، ولكنه يستثمر رأسمال في أصول بقصد تشغيل أعمال غير عمل مؤسسة مالية، شريطة ألا يكون الكيان الأجنبي غير المالي مؤهلاً لهذا الاستثناء بعد التاريخ الذي هو 24 شهراً من تاريخ التنظيم الأولي للكيان الأجنبي غير المالي.

(خ) ألا يكون الكيان الأجنبي غير المالي مؤسسة مالية في الخمس سنوات الماضية، وهو يتخذ الإجراءات لتصنيفه أصوله أو إعادة التنظيم بقصد الاستمرار أو البدء من جديد في مزاولة أعماله في أنشطة غير أنشطة المؤسسة المالية.

(د) يعمل الكيان الأجنبي غير المالي بشكل أساسي في عمليات التمويل والتحوط مع أو لصالح كيانات ذات صلة ليست مؤسسات مالية، ولا يقدم خدمات التمويل أو التحوط لأي كيان ليس كياناً ذو صلة، بشرط أن تعمل مجموعة أي كيان ذي صلة بشكل أساسي في عمل، خلاف عمل المؤسسة المالية.

(ذ) الكيان الأجنبي غير المالي هو "كيان أجنبي غير مالي مستثنى"، وفقاً لما هو منصوص عليه في لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة، أو

(ر) أن يفي الكيان الأجنبي غير المالي بجميع المتطلبات التالية:

(1) أن يكون قد تأسس ومارس نشاطه في جهة الاختصاص التي يقيم فيها بشكل حصري لغايات ديلية، أو خيرية، أو علمية، أو فنية، أو ثقافية، أو رياضية، أو تعليمية، أو تأسس ومارس نشاطه في جهة الاختصاص التي يقيم فيها وهو منظمة مهنية أو اتحاد أعمال أو غرفة تجارية أو منظمة عمالية أو منظمة زراعية أو منظمة بسننة أو اتحاد مدني أو منظمة تعمل حصرياً لتعزيز الرفاه الاجتماعي؛

(2) أن يكون معنياً من ضريبة الدخل في جهة الاختصاص التي يقيم فيها؛

(3) ألا يكون لديه مساهمون أو أعضاء لديهم حصص ملكية أو انتفاع في دخله أو أصوله؛

(4) ألا تسمح القوانين المطبقة في جهة الاختصاص التي يقيم فيها الكيان الأجنبي غير المالي أو وثائق تأسيس الكيان الأجنبي غير المالي بتوزيع أي دخل أو أصول للكيان أو استخدامها لمصلحة شخص خاص أو كيان غير خيري خلاف ما يتعلق بتنفيذ الانشابات الخيرية للكيان الأجنبي غير المالي، أو كدفعة مكافأة معقولة نظير تقديم خدمات، أو كدفعة تمثل قيمة سوقية عادلة لممتلكات قام بشرائها الكيان الأجنبي غير المالي؛ و

(5) أن تشترط القوانين المطبقة في جهة الاختصاص التي يقيم فيها الكيان الأجنبي غير المالي أو وثائق تأسيس الكيان الأجنبي غير المالي عند تصفية أو حل الكيان توزيع جميع أصوله إلى كيان حكومي أو منظمة غير ربحية أخرى أو

تؤول إلى حكومة جهة الاختصاص التي يقيم فيها الكيان الأجنبي غير المالي أو أي تسييم سياسي فرعي تابع لها وذلك لعدم وجود وريث.

5- الحساب الموجود مسبقاً يقصد به الحساب المالي الذي تحتفظ به المؤسسة المالية البحرينية المبلغة في 30 يوليو 2014.

(ت) قواعد تجميع أرصدة الحسابات وتحويل العسلة.

1- تجميع حسابات الأفراد لتحديد الرصيد المجمع أو القيمة المجمعة للحسابات المالية التي يملكها الفرد، يُطلب من المؤسسة المالية البحرينية المبلغة القيام بتجميع جميع الحسابات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أو يحتفظ بها كيان ذو صلة، فقط إلى الحد الذي تربط فيه أنظمة الحاسوب للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة الحسابات المالية من خلال الرجوع إلى أحد عناصر البيانات مثل رقم العميل أو رقم تعريف دافع الضريبة، وتسمح بتجميع أرصدة أو قيم أرصدة الحسابات. وينسب لكل من لديه حساب مالي مشترك كامل رصيد أو قيمة الحساب المالي المشترك لأغراض تطبيق متطلبات التجميع المبينة في هذه الفقرة الأولى.

2- تجميع حسابات الكيان لأغراض تحديد الرصيد المجمع أو القيمة المجمعة للحسابات المالية الموجودة في حوزة كيان ما، يُطلب من المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تأخذ بعين الاعتبار جميع الحسابات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أو كيان ذو صلة، فقط إلى الحد الذي تربط فيه أنظمة الحاسوب للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة الحسابات المالية من خلال الرجوع إلى أحد عناصر البيانات مثل رقم العميل أو رقم تعريف دافع الضريبة، وتسمح بتجميع أرصدة أو قيم أرصدة الحسابات.

3- قاعدة التجميع الخاصة التي تنطبق على مدراء العسلة لأغراض تحديد الرصيد المجمع أو القيمة المجمعة للحسابات المالية الموجودة في حوزة شخص ما لتحديد ما إذا كان الحساب المالي هو حساب ذا قيمة مرتفعة، يُطلب أيضاً من المؤسسة المالية البحرينية المبلغة أن تقوم في حالة أي حسابات مالية يعرف مدير العلاقات أو لديه سبب كي يعرف،

إنها مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر أو مسيطر عليها (بخلاف الموجودة بصفة انتمائية) أو منشأة بواسطة الشخص نفسه، بتجميع كافة تلك الحسابات.

4- قاعدة تحويل العملة. يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة لأغراض تحديد رصيد أو قيمة حسابات مالية مقيمة بعملة ما غير الدولار الأمريكي، تحويل مبالغ حد العتبة الموضحة في هذا الملحق الأول بالدولار الأمريكي إلى تلك العملة باستخدام سعر صرف فوري منشور ومحدد اعتباراً من آخر يوم من السنة التقويمية السابقة للسنة التي تحدد فيها المؤسسة المالية البحرينية المبلغة الرصيد أو القيمة.

ث) الدليل المستندي. لأغراض هذا الملحق الأول، يشمل الدليل المستندي المقبول أيًا من الأمور التالية:

- 1- شهادة إقامة صادرة عن جهة حكومية مخولة (مثل حكومة أو مؤسسة فيها أو بلدية) بجهة الاختصاص التي يدعي المستفيد الإقامة فيها.
- 2- فيما يتعلق بفرد ما، أي وثيقة أثبتت شخصية سارية المفعول صادرة عن جهة حكومية مخولة (مثل حكومة أو مؤسسة فيها أو بلدية) تشمل اسم الفرد وتستخدم عادة لأغراض التعريف بالهوية.
- 3- فيما يتعلق بكيان ما، أي وثيقة رسمية صادرة عن جهة حكومية مخولة (مثل حكومة أو مؤسسة فيها أو بلدية) تشمل اسم الكيان وإما عنوان المركز الرئيس للكيان في جهة الاختصاص (أو الاقليم الأمريكي) الذي يدعي الإقامة فيها أو جهة الاختصاص (أو الاقليم الأمريكي) التي تم إنشاء الكيان أو تنظيمه فيها.
- 4- فيما يتعلق بالحساب المالي المحتفظ به في جهة اختصاص لديها قواعد خاصة بمكافحة غسل الأموال معتمدة من مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية فيما يتعلق باتفاقية الوسطاء المؤهلين (وفقاً لما نصت عليه لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة)، أيًا من الوثائق غير نموذج (W-8) أو نموذج (W-9) المشار إليه في الملحق الخاص بجهة الاختصاص المرفق باتفاقية الوسطاء المؤهلين لتحديد هوية الأفراد أو الكيانات.
- 5- أي كشف مالي، أو تقرير انتمائي لطرف ثالث، أو إعلان للإفلاس، أو تقرير صادر عن لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) الإجراءات البديلة للحسابات المالية الموجودة في حوزة الأفراد المستفيدين من عقود التأمين ذات القيمة النقدية. يجوز للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة اقتراض أن المستفيد الفرد (بخلاف المالك) من عقد تأمين ذو قيمة نقدية والذي يحصل على فائدة من وفاة هو ليس بشخص أمريكي محدد ويجوز التعامل مع ذلك الحساب المالي كحساب أمريكي غير واجب الإبلاغ عنه إلا في حال أن المؤسسة المالية البحرينية المبلغة لديها معرفة فعلية، أو سبب كي تعرف، أن المستفيد هو شخص أمريكي محدد. ويكون لدى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة سبباً لتعرف أن المستفيد من عقد تأمين ذو قيمة نقدية هو شخص أمريكي محدد إذا كانت المعلومات المجموعة عن طريق المؤسسة المالية البحرينية المبلغة والمرتبطة بالمستفيد تحتوي على مؤشرات أمريكية كما هو موضح في الفقرة الفرعية ب (1) من القسم الثاني من هذا الملحق الأول. وإذا كان لدى المؤسسة المالية البحرينية المبلغة معرفة فعلية أو سبب كي تعرف أن المستفيد هو شخص أمريكي محدد فإنه يجب على المؤسسة المالية البحرينية المبلغة اتباع الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ب (3) من القسم الثاني من هذا الملحق الأول.

(ح) الاعتماد على أطراف ثالثة. بغض النظر عما إذا كان الاختيار قد تم بموجب الفقرة (ت) من القسم الأول من هذا الملحق الأول، يجوز للبحرين أن تسمح للمؤسسة المالية البحرينية المبلغة بالاعتماد على إجراءات العناية الواجبة التي يقوم بها طرف ثالث إلى الحد الذي نصت عليه لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة.

(خ) الإجراءات البديلة للحسابات الجديدة التي تم فتحها قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

1- التطبيق. إذا قدمت البحرين إشعاراً كتابياً للولايات المتحدة قبل أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2014، بأن ممثلة البحرين تفكر إلى السلطة القانونية لتطلب من المؤسسات المالية البحرينية المبلغة (ما (1) أن تطلب، من أصحاب حسابات الأفراد الجديدة تقديم إقرار ذاتي كما هو محدد في القسم الثالث من هذا الملحق الأول، أو (2) إتمام جميع إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحسابات الكيان الجديدة المحددة في القسم الخامس من هذا الملحق الأول، فإنه حينها يجوز للمؤسسات المالية البحرينية المبلغة تطبيق الإجراءات البديلة الموضحة في الفقرة الفرعية خ(2) من هذا القسم، حسبما يكرن مناسباً، على تلك الحسابات

الجديدة بدلا من الإجراءات المطلوبة من ناحية أخرى بموجب هذا الملحق الأول. ولا تكون الإجراءات البديلة الموضحة في الفقرة الفرعية خ (2) من هذا القسم متاحة إلا لتلك الحسابات الجديدة للأفراد أو حسابات الكيانات الجديدة، حسبما يكون مناسباً، التي تم فتحها قبل التاريخ الذي يأتي أولاً من بين التاريخين التاليين: (1) التاريخ الذي تتوفر فيه القدرة لدى البحرين على فرض الالتزام بإجراءات العناية الواجبة المبيلة في القسم الثالث أو القسم الخامس من هذا الملحق الأول، حسبما يكون مناسباً، على المؤسسات المالية البحرينية المبلغة، والذي تُعسر به البحرين كتابياً للولايات المتحدة في تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، أو (2) التاريخ الذي تدخل فيه هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. وإذا كانت الإجراءات البديلة لحسابات الكيانات الجديدة التي فتحت في أو بعد 1 يوليو 2014 وقبل 1 يناير 2015، كما هو موضح في الفقرة (د) من هذا القسم تُطبق فيما يخص جميع حسابات الكيانات الجديدة أو مجموعة محددة بوضوح من تلك الحسابات، فإن الإجراءات البديلة الموضحة في هذه الفقرة (خ) قد لا يجوز تطبيقها على حسابات الكيانات الجديدة تلك. أما بالنسبة لجميع الحسابات الجديدة الأخرى، فإن المؤسسة المالية البحرينية المبلغة يجب أن تطبق إجراءات العناية الواجبة الموضحة في القسم الثالث أو القسم الخامس من هذا الملحق الأول، حسبما يكون مناسباً، لتحديد ما إذا كان الحساب حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه أو حساباً تحتفظ به مؤسسة مالية غير مشاركة.

2. الإجراءات البديلة.

- (أ) خلال سنة واحدة بعد تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، فإنه يجب على المؤسسات المالية البحرينية المبلغة أن تتوم بالاتي: (1) فيما يخص حسابات الأفراد الجديدة الموضحة في الفقرة الفرعية خ(1) من هذا القسم، طلب الإقرار الذاتي المحدد في القسم الثالث من هذا الملحق الأول والتأكد من معقولية ذلك الإقرار الذاتي بما يلائم الإجراءات الموضحة في القسم الثالث من هذا الملحق الأول، و(2) فيما يخص حسابات الكيانات الجديدة الموضحة في الفقرة الفرعية خ(1) من هذا القسم، تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المحددة في القسم الخامس من هذا الملحق الأول وطلب المعلومات حسب الضرورة لتوثيق الحساب، متضمنة أي إقرار ذاتي مطلوب في القسم الخامس من هذا الملحق الأول.
- (ب) يجب على مملكة البحرين الإبلاغ عن أي حساب جديد محدد وفقاً للفقرة الفرعية خ(2)(أ) من هذا القسم كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه أو كحساب محتفظ به لدى مؤسسة مالية غير مشاركة، حسبما يكون مناسباً، وذلك في التاريخ اللاحق بين التاريخين التاليين: (1)

30 سبتمبر التالي للتاريخ الذي حدد فيه أن الحساب هو حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه أو كحساب تحتفظ به مؤسسة مالية غير مشاركة، حسبما يكون مناسباً أو (2) 90 يوماً بعد أن حدد الحساب كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه أو كحساب تحتفظ به مؤسسة مالية غير مشاركة، حسبما يكون مناسباً، وتكون المعلومات المطلوبة للإبلاغ فيما يخص ذلك الحساب الجديد هي أي معلومة كان يجب الإبلاغ عنها بموجب هذه الاتفاقية إذا كان قد تم تحديد الحساب الجديد كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه أو كحساب تحتفظ بها لدى مؤسسة مالية غير مشاركة، حسبما يكون مناسباً، اعتباراً من تاريخ فتح الحساب.

(ت) بحلول التاريخ الذي يمثل سنة واحدة بعد تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يجب على المؤسسات المالية البحرينية المبلغة إشلاق أي حساب جديد نصت عليها الفقرة الفرعية خ (1) من هذا القسم لم يمكنها جمع الإقرار الذاتي أو المستندات الأخرى المطلوبة بالنسبة له وذلك عملاً بالإجراءات التي نصت عليها الفقرة الفرعية خ(2) (أ) من هذا القسم. يضاف إلى ذلك أنه بحلول التاريخ الذي يمثل مرور سنة واحدة بعد تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يجب على المؤسسات المالية البحرينية المبلغة القيام بالاتي: (1) فيما يخص تلك الحسابات المغلقة التي كانت حسابات أفراد جديدة قبل إغلاقها (وبصرف النظر عما إذا كانت تلك الحسابات حسابات ذات قيمة مرتفعة)، تنفيذ إجراءات العناية الواجبة الموضحة في الفقرة الفرعية (ث) من القسم التالي من هذا الملحق الأول، أو (2) في ما يخص الحسابات المغلقة التي كانت حسابات كيانات جديدة قبل إغلاقها، تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المحددة في القسم الرابع من هذا الملحق الأول.

(ث) يجب على مملكة البحرين الإبلاغ عن أي حساب تم إغلاقه يتم تجديده وفقاً للفقرة الفرعية خ(2) (ت) من هذا القسم بصفتها حساباً أمريكياً واجب الإبلاغ عنه أو كحساب تحتفظ به لدى مؤسسة مالية غير مشاركة، حسبما يكون مناسباً، وذلك بحلول التاريخ اللاحق بين التاريخين التاليين: (1) 30 سبتمبر التالي للتاريخ الذي حدد فيه الحساب كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه أو كحساب تحتفظ به مؤسسة مالية غير مشاركة، حسبما يكون مناسباً أو (2) 90 يوماً بعد أن حدد الحساب كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه أو كحساب تحتفظ به مؤسسة مالية غير مشاركة، حسبما يكون مناسباً، وتكون المعلومات المطلوب الإبلاغ عنها الخاصة بذلك الحساب المغلق هي أي معلومة كان يجب الإبلاغ عنها بموجب هذه الاتفاقية إذا حدد الحساب كحساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه أو كحساب تحتفظ به

مؤسسة مالية غير مشاركة، حسبما يكون مناسباً، اعتباراً من التاريخ الذي فتح فيه الحساب.

(الإجراءات البديلة لحسابات الكيان الجديدة التي فتحت في أو بعد 1 يوليو 2014 وقبل 1 يناير 2015 يجوز لمملكة البحرين أن تسمح للمؤسسات المالية البحرينية المبلغة أن تعامل حسابات الكيان الجديدة التي فتحت في أو بعد 1 يوليو 2014 و قبل 1 يناير 2015، سواء بالنسبة لكافة حسابات الكيان الجديدة أو بشكل منفصل فيما يخص أي مجموعة محددة بوضوح من تلك الحسابات كحسابات كيان موجودة مسبقاً وتطبق إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحسابات الكيان الجديدة الموجودة مسبقاً والمحددة في القسم الرابع من هذا الملحق الأول بدلاً من إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في القسم الخامس من هذا الملحق الأول. وفي هذه الحالة يجب تطبيق إجراءات العناية الواجبة الولردة في القسم الرابع من هذا الملحق الأول، بغض النظر عن رصيد الحساب أو قيمة حد العتبة المحددة في الفقرة (أ) من القسم الرابع من هذا الملحق الأول.

الملحق الثاني،

تُعامل الكيانات التالية معاملة المالكين المستفيدين المعفيين أو المؤسسات المالية الأجنبية في حكم المعتلة، بحسب ما قد تقتضيه الحالة، وتكون الحسابات التالية مستثناء من تعريف الحسابات المالية.

يجوز تعديل الملحق الثاني بقرار كتابي مشترك صادر عن السلطتين المختصةين في البحرين والولايات المتحدة الأمريكية: 1) ليشمل كيانات وحسابات إضافية تشكل مخاطر منخفضة بالنسبة لاستخدامها من قبل أشخاص أمريكيين للتهرب من دفع الضرائب الأمريكية ولها خصائص مماثلة للكيانات والحسابات المحددة في هذا الملحق الثاني اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاقية، أو 2) لاستبعاد كيانات وحسابات لم تعد تشكل مخاطر منخفضة بالنسبة لاستخدامها من قبل أشخاص أمريكيين للتهرب من دفع الضرائب الأمريكية نظراً لتغير الظروف. وتسري تلك، بالإضافة أو الاستبعاد من تاريخ توقيع القرار المشترك، ما لم ينص القرار على خلاف ذلك. ويجوز تضمين الإجراءات المتعلقة بالوصول إلى مثل هذا القرار المشترك في الاتفاقية المشتركة أو الترتيب المشترك الوارد في الفقرة 6 من المادة 3 من الاتفاقية.

أولاً) المالكون المستفيدين المعفيون بخلاف الصندوق: تعامل الكيانات التالية بصفتها مؤسسات مالية غير مبلغة ومالكين مستفيدين معفيين تابعين لمملكة البحرين لأغراض القسمين 1471 و 1472 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي، بخلاف ما يتعاق بدفعة تنتج عن التزام ويتم الاحتفاظ بها لأمر يتعلق بنشاط مالي تجاري من النوع الذي تشارك فيه شركة تأمين محددة، أو مؤسسة حفظ، أو مؤسسة إيداع. (أ) كيان حكومي: حكومة البحرين، أو أي قسم سياسي فرعي تابع للبحرين (ولتجنب اللبس فهو يشمل الولاية أو المحافظة أو المقاطعة أو البلدية)، أو أي مؤسسة أو هيئة تملكها البحرين بالكامل أو أي واحد أو أكثر مما سبق ذكره (يشار لكل منها "بالكيان الحكومي البحريني")، وتتكون هذه الفئة من الأجزاء الأساسية والكيانات الخاضعة للسيطرة والأقسام السياسية الفرعية التابعة للبحرين.

1) الجزء الأساسي التابع للبحرين يعني أي شخص أو منظمة أو مؤسسة أو مكتب أو صندوق أو هيئة أو كيان آخر، كيفما كان مسماه، بشكل سلطة منظمة في البحرين. ويجب أن يُقيد صافي إيرادات السلطة الحاكمة في حسابها الخاص أو في حسابات أخرى تابعة للبحرين، دون أن يؤول أي جزء من تلك الإيرادات لمصلحة أي شخص خاص. ولا يتضمن الجزء الأساسي

أي فرد يكون ذو منصب سيادي في البلاد، أو مسؤولاً، أو مديرًا يعمل بصفة خاصة أو شخصية.

(2) كيان خاضع للسيطرة يعني كياناً منفصلاً شكلياً عن البحرين أو يشكل، بخلاف ذلك، كياناً قانونياً منفصلاً، شريطة:

(أ) أن يكون الكيان مملوكاً بالكامل ومسيطرأ عليه من قبل كيان حكومي بحريني واحد أو أكثر سواء بشكل مباشر أو من خلال كيان واحد خاضع للسيطرة أو أكثر؛

(ب) أن يتم قيد صافي إيرادات الكيان في حسابه الخاص أو في حسابات كيان حكومي بحريني واحد أو أكثر، دون أن يؤول أي جزء من دخله لمصلحة أي شخص خاص؛ و

(ت) أن يُعهد بأصول الكيان عند حله إلى كيان حكومي بحريني أو أكثر.

(3) لا يؤول الدخل لمصلحة اشخاص عاديين إذا كان هؤلاء الاشخاص هم المستفيدون الذين يستهدفهم برنامج حكومي، وكانت أنشطة ذلك البرنامج تقدم للجمهور العام فيما يتعلق بالرعاية العامة أو كانت ذات صلة بإدارة بعض جوانب الحكومة. ومع مراعاة ما سبق، يعتبر الدخل يؤول لمصلحة اشخاص عاديين إذا كان ناشئاً عن استخدام كيان حكومي للقيام بأعمال تجارية، كأعمال مصرفية تجارية، توفر خدمات مالية إلى اشخاص عاديين.

(ب) منظمة دولية: أي منظمة دولية أو مؤسسة أو هيئة مملوكة بالكامل للمنظمة الدولية. وتتضمن هذه الفئة أي منظمة حكومية دولية (بما فيها المنظمة التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية) (1) تتكون أساساً من حكومات غير أمريكية؛ و (2) لديها اتفاقية مقر رئيسي سارية المفعول مع البحرين، و (3) لا يؤول دخلها لمصلحة اشخاص عاديين.

(ت) بنك مركزي: مؤسسة تكون بحكم القانون أو موافقة حكومية هي السلطة الرئيسية، بخلاف حكومة البحرين ذاتها، تقوم بإصدار أدوات بغرض تداولها كعملة. ويجوز أن تتضمن هذه المؤسسة هيئات مستقلة عن حكومة البحرين، سواء كانت مملوكة كلياً أو جزئياً أو غير مملوكة من قبل البحرين.

(ثانياً) صناديق مؤهلة لأن تعتبر مالكيين مستفيدين معفيين: تعامل الكيانات التالية كمؤسسات مالية بحرينية غير مبلغة وكمالك مستفيد معفي لأغراض التسمين 1471 و1472 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي:

(أ) صندوق تقاعد واسع المشاركة: صندوق يتم تأسيسه في البحرين لتقديم مزايا تقاعد أو عجز أو وفاة أو أي مزيج بينها للمستفيدين من الموظفين الحاليين أو السابقين (أو الأشخاص المعيّنين من قبل هؤلاء الموظفين) لدى رب عمل أو أكثر مقابل الخدمات المقدمة، شريطة أن يكون الصندوق:

- (1) ليس لديه مستفيد واحد مستحق لأكثر من 5% من أصول الصندوق؛
- (2) خاضعاً للتنظيم الحكومي ويقدم معلومات سنوية حول مستفيديه إلى السلطات الضريبية المعنية في البحرين؛ و
- (3) مستوفياً لمتطلب واحد على الأقل من المتطلبات التالية:

(أ) أن يكون الصندوق معافياً بشكل عام من الضريبة على دخل الاستثمار في البحرين بموجب قوانين البحرين نظراً لاعتباره برنامج تقاعد أو معاش؛ أو

(ب) أن يتلقى الصندوق 50% على الأقل من إجمالي مساهماته (بخلاف صليبات تحويل الأصول من البرامج الأخرى المذكورة في الفقرات من (أ) إلى (ت) من هذا القسم أو من حسابات التقاعد والمعاشات المذكورة في الفقرة الفرعية أ (1) من القسم (الخامس) من هذا الملحق الثاني) من أرباب العمل الراغبين له؛

(ت) ألا يسمح بالتوزيعات أو السحوبات من الصندوق إلا في حالات محددة تتعلق بالتقاعد أو العجز أو الوفاة (باستثناء تدوير التوزيعات على صناديق التقاعد الأخرى الموضحة في الفقرات من (أ) إلى (ت) من هذا القسم أو إلى حسابات التقاعد والمعاشات المذكورة في الفقرة الفرعية أ (1) من القسم (الخامس) من هذا الملحق الثاني)، أو تطبق العقوبات على التوزيعات أو السحوبات التي أجريت قبل حدوث تلك الحالات المحددة؛ أو

(ث) أن تحدد مساهمات الموظفين في الصندوق (بخلاف مساهمات تعويض محددة مسموح بها) بالرجوع إلى دخل الموظف المكتسب أو قد لا تتجاوز 50,000 دولار أمريكي سنوياً، مع تطبيق القواعد المنصوص عليها في الملحق (الأول) حول تجميع الحسابات وتحويل العملة.

(ب) صندوق تقاعد محدود المشاركة: صندوق يتم تأسيسه في البحرين لتقديم مزايا التقاعد أو العجز أو الوفاة للمستفيدين من الموظفين الحاليين أو السابقين (أو الأشخاص المعيّنين من قبل هؤلاء الموظفين) لدى رب عمل أو أكثر مقابل الخدمات المقدمة، شريطة:

- (1) أن يكون عدد المشاركين بالصندوق أقل من 50 مشتركاً؛
- (2) أن يكون الصندوق تحت رعاية رب عمل أو أكثر، ولا يكون أرباب العمل كيانات استثمارية أو كيانات أجنبية غير مالية ساذية؛
- (3) أن تكون مساهمات الموظفين وأرباب العمل في الصندوق (بخلاف تحويلات الأصول من حسابات التقاعد والمعاش الموضحة في الفقرة الفرعية أ (1) من القسم (الخامس) من هذا الملحق الثاني) محددة بالرجوع إلى الدخل المكتسب للموظف والمكافآت التي يحصل عليها، على التوالي؛
- (4) لا يحق للمشاركين غير المقيمين في البحرين الحصول على أكثر من 20% من أصول الصندوق؛ و
- (5) يخضع الصندوق للتنظيم الحكومي ويقدم معلومات سنوية عن مستفيديه إلى السلطات الضريبية المختصة في البحرين.

(ب) صندوق تقاعد لمالك مستفيد معفي: هو صندوق يتم تأسيسه في البحرين من مالك مستفيد معفي لتقديم مزايا تقاعد أو حجز أو وفاة للمستفيدين أو المشاركين من الموظفين الحاليين أو السابقين لدى المالك المستفيد المعفي (أو الأشخاص المعيّنين من قبل هؤلاء الموظفين)، أو من غير الموظفين الحاليين أو السابقين، إذا كانت المزايا المقدمة إلى هؤلاء المستفيدين أو المشاركين مقابل القيام بخدمات شخصية للمالك المستفيد المعفي.

(ج) كيان استثماري مملوك بالكامل لمالكين مستفيدين معفيين: هو الكيان الذي يكون مؤسسة مالية بحرينية فقط لكونه كياناً استثمارياً، شريطة أن يكون كل حائز مباشر لحصة رأس مال في الكيان هو مالك مستفيد معفي، وأن يكون كل حائز مباشر لحصة دين في هذا الكيان إما مؤسسة إيداع (فيما يخص قرضاً قدم لهذا الكيان) أو مالك مستفيد معفي.

ثالثاً: مؤسسات مالية صغيرة أو ذات نطاق محدود تكون مؤهلة كمؤسسات مالية أجنبية في حكم الممثلة:

المؤسسات المالية التالية هي مؤسسات مالية بحرينية غير مبلغة تُعامل بصفتها مؤسسات مالية أجنبية في حكم الممثلة لأغراض التسم (147) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي.

(أ) مؤسسة مالية ذات قاعدة عملاء محليين: هي مؤسسة مالية تقي بالمتطلبات التالية:

- (1) يجب أن تكون المؤسسة المالية مرخصة ومنظمة على أنها مؤسسة مالية بموجب قوانين البحرين؛

(2) يجب ألا يكون للمؤسسة المالية مقر ثابت لممارسة أعمالها خارج البحرين. ولهذا الغرض، لا يشمل المقر الثابت للعمل الموقع غير المعنن للعموم والذي تمارس المؤسسة المالية من خلاله وظائف دعم إداري فقط؛

(3) يجب ألا تقوم المؤسسة المالية بجذب العملاء أو أصحاب الحسابات من خارج البحرين. ولهذا الغرض، لا تعد المؤسسة المالية جاذبة لعملاء أو أصحاب حسابات من خارج البحرين لمجرد أنها: (أ) تدير موقعاً على الإنترنت، شريطة ألا يشير الموقع تحديداً إلى أن المؤسسة المالية تقدم حسابات مالية أو خدمات لغير المقيمين، وألا يستهدف أو يجذب عملاء أو أصحاب حسابات أمريكيين بأي طريقة أخرى؛ أو (ب) تعلن في وسائل إعلام مطبوعة أو محطة إذاعية أو تلفزيونية توزع أو تبث بشكل أساسي داخل البحرين ولكنها توزع أو تبث أيضاً بشكل عرضي في دول أخرى، شريطة ألا يشير الإعلان تحديداً إلى أن المؤسسة المالية تقدم حسابات مالية أو خدمات لغير المقيمين، ولا تستهدف أو تجذب عملاء أو أصحاب حسابات أمريكيين بأي طريقة أخرى؛

(4) يجب أن تكون المؤسسة المالية مطالبة بموجب قوانين البحرين تحديد أصحاب الحسابات المقيمين لأغراض إما الإبلاغ عن المعلومات أو الاقطاب الضريبي فيما يتعلق بالحسابات المالية التي يحوزها مقيمون أو لأغراض استيفاء متطلبات العناية الواجبة لمكافحة غسل الأموال في البحرين؛

(5) يجب أن يكون 98% على الأقل من قيمة الحسابات المالية التي تحتفظ بها المؤسسة المالية في حوزة مقيمين (بما فيهم مقيمون يعتبرون كيانات) في البحرين؛

(6) يجب أن يكون لدى المؤسسة المالية سياسات وإجراءات متوافقة مع تلك المنصوص عليها في الملحق (الأول) وذلك في تاريخ 1 يوليو 2014 أو في التاريخ الذي تؤكد فيه المؤسسة المالية أهليتها لأن تعامل كمؤسسة مالية أجنبية في حكم الممتثلة بموجب هذه الفقرة (أ)، أيهما يأتي لاحقاً، من أجل منع المؤسسة المالية من توفير حساب مالي لأي مؤسسة مالية غير مشاركة ولمراقبة ما إذا قامت المؤسسة المالية بفتح أو الاحتفاظ بحساب مالي لأي شخص أمريكي محدد غير مقيم في البحرين (بما في ذلك شخص أمريكي كان مقيماً في البحرين عند فتح الحساب المالي ولكنه لم يعد مقيماً بعد ذلك) أو أي كيان أجنبي غير مالي سلبى يسيطر عليه أشخاص مقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية أو مواطنون أمريكيون غير مقيمين في البحرين؛

(7) يجب أن تلتص هذه السياسات والإجراءات على أنه إذا تم تحديد أي حساب مالي في حوزة شخص أمريكي محدد غير مقيم في البحرين أو في حوزة كيان لجنبي غير مالي سببي يسيطر عليه أشخاص مقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية أو مواطنون أمريكيون غير مقيمين في البحرين، فيجب أن تبلغ المؤسسة المالية عن ذلك الحساب المالي كما هو مطلوب منها لو أنها كانت مؤسسة مالية بحرينية مبلغاً (بما في ذلك اتباع متطلبات التسجيل السارية في موقع التسجيل الإلكتروني لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية لمصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية) أو تقوم بإغلاق ذلك الحساب المالي؛

(8) فيما يتعلق بالحسابات الموجودة سابقاً والموجودة في حوزة فرد غير مقيم في البحرين أو الموجودة في حوزة كيان ما، يجب على المؤسسة المالية مراجعة هذه الحسابات وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الملحق (الأول) السارية على الحسابات الموجودة سابقاً لتحديد أي حساب أمريكي واجب الإبلاغ عنه أو حساب مالي في حوزة مؤسسة مالية غير مشاركة، ويجب عليها أن تبلغ عن ذلك الحساب المالي كما هو مطلوب منها لو أنها كانت مؤسسة مالية بحرينية مبلغاً (بما في ذلك اتباع متطلبات التسجيل السارية في موقع التسجيل الإلكتروني لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية لمصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية) أو تقوم بإغلاق ذلك الحساب المالي؛

(9) يجب على كل كيان ذو صلة تابع لمؤسسة مالية وهو نفسه مؤسسة مالية أن يتم تأسيسه أو تنظيمه في البحرين، ويجب أن يستوفي المتطلبات المنصوص عليها في هذه الفقرة (أ)، باستثناء أي كيان ذي صلة يعد صندوق تقاعد منصوص عليه في الفقرات من (أ) إلى (ت) من القسم (الثاني) من هذا الملحق الثاني؛

(10) يجب على المؤسسة المالية ألا يكون لديها سياسات أو ممارسات تميز ضد فتح حسابات مالية أو الاحتفاظ بها للأفراد الذين هم أشخاصاً أمريكيين محددين ومقيمين في البحرين.

(ب) **بنك محلي:** المؤسسة المالية التي تفي بالمتطلبات التالية:

(1) أن تعمل المؤسسة المالية فقط بوصفها (وهي مرخصة ومنظمة بموجب قوانين البحرين) إما

(أ) بنكاً أو (ب) اتحاداً الائتمانياً أو منظمة ائتمانية تعاونية مماثلة لا تهدف إلى الربح؛

(2) تتكون أنشطة المؤسسة المالية بشكل أساسي بالنسبة للبنك من قبول ودائع من العملاء الأفراد غير المرتبطين ببعضهم البعض وتقديم قروض لهم، ومن قبول ودائع من الأعضاء وتقديم قروض لهم بالنسبة للاتحاد الائتماني أو المنظمة الائتمانية التعاونية الشبيهة، شريطة ألا

يملك أي عضو أكثر من 5% من الحصص في ذلك الاتحاد الائتماني أو المنظمة الائتمانية التعاونية؛

- (3) تستوفي المؤسسة المالية المتطلبات المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين أ (2) و أ (3) من هذا القسم، شريطة ألا يسمح موقعها الإلكتروني بفتح أي حساب مالي، بالإضافة إلى القيود الخاصة بالموقع الإلكتروني المنصوص عليها في الفقرة الفرعية أ (3) من هذا القسم؛
- (4) ألا تملك المؤسسة المالية أصولاً بأكثر من 75 مليون دولار أمريكي في ميزانيتها العامة، وألا تملك المؤسسة المالية وأي كيانات ذات صلة، مجتمعة معاً، إجمالي أصول بأكثر من 500 مليون دولار أمريكي في ميزانياتها العامة الموحدة أو المجموعة؛ و
- (5) يجب أن يؤسس أو ينظم أي كيان ذو صلة في البحرين، وأن يستوفي أي كيان ذو صلة يكون مؤسسة مالية، باستثناء أي كيان ذي صلة يكون صندوق تقاعد موضح في الفقرات من (أ) حتى (ت) من القسم الثاني من هذا الملحق الثاني أو مؤسسة مالية ذات حسابات منخفضة القيمة فقط موضحة في الفقرة (ت) من هذا القسم، المتطلبات المنصوص عليها في هذه الفقرة (ب).

(ث) مؤسسة مالية لديها فقط حسابات ذات قيمة منخفضة: هي مؤسسة مالية بحرينية تفي بالمتطلبات التالية:

- (1) ألا تكون المؤسسة كياناً استثمارياً؛
- (2) ألا تحتفظ المؤسسة المالية أو أي كيان ذي صلة بحساب مالي يتجاوز رصيده أو قيمته 50,000 دولار أمريكي، مع تطبيق القواعد المنصوص عليها في الملحق (الأول) بالنسبة لتجميع الحسابات وتحزير العملة؛ و
- (3) ألا تملك المؤسسة المالية أصولاً بأكثر من 50 مليون دولار أمريكي في ميزانيتها العامة، وألا تملك المؤسسة المالية وأي كيانات ذات صلة، مجتمعة معاً، إجمالي أصول بأكثر من 50 مليون دولار أمريكي في ميزانياتها العامة الموحدة أو المجموعة.

(ث) جهة لإصدار بطاقات الائتمان تكون مؤهلة: هي مؤسسة مالية بحرينية تفي بالمتطلبات التالية:

- (1) أن تكون المؤسسة المالية هي مؤسسة مالية فقط تكونها مُصدرة لبطاقات الائتمان التي تقبل الإيداعات فقط عندما يدفع العميل ما يزيد على الرصيد المستحق على البطاقة ولا تعاد الزيادة الإضافية إلى العميل بشكل فوري؛ و

(2) في تاريخ 1 يوليو 2014 أو في التاريخ الذي تؤكد فيه المؤسسة المالية أهليتها لأن تعامل كمؤسسة مالية أجنبية في حكم الممثلة بموجب هذه الفقرة (ب)، أيهما يأتي لاحقاً، تطبيق المؤسسة المالية سياسات وإجراءات إما لمنع إيداع للعميل بقيمة تتجاوز 50,000 دولار أمريكي، أو لضمان أن يعاد إيداع العميل في غضون 60 يوماً أي إيداع تزيد قيمته على 50,000 دولار أمريكي، مع تطبيق القواعد المنصوص عليها في الملحق (الأول) لتجميع الحسابات وتحويل العملة على كل حالة. ولهذا الغرض، لا يشير إيداع العميل إلى أرصدة الائتمان في الرسوم المتنازع عليها ولكنه يشمل أرصدة الائتمان الناتجة عن مرتجعات المشتريات.

رابعاً) كيانات استثمارية مؤهلة كمؤسسات مالية أجنبية في حكم الممثلة : قواعد خاصة أخرى.

المؤسسات المالية الموضحة في الفقرات من (أ) حتى (ج) من هذا القسم هي مؤسسات مالية بحرينية غير مبلغة يتم معاملتها بصفتها مؤسسات مالية أجنبية في حكم الممثلة لأغراض القسم 1471 من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة (ح) من هذا القسم على قواعد خاصة قابلة للتطبيق على الكيان الاستثماري.

(أ) مؤسسة انتمائية موثقة من قبل الأمين: هي مؤسسة انتمائية يتم تأسيسها بموجب قوانين البحرين، حيث يكون الأمين على المؤسسة الانتمائية هو مؤسسة مالية أمريكية مبلغة، أو مؤسسة مالية أجنبية مبلغة وفقاً للنموذج 1، أو مؤسسة مالية أجنبية مشاركة، وتبلغ عن جميع المعلومات المطلوب التبليغ عنها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بجميع الحسابات الأمريكية الواجب الإبلاغ عنها الموجودة في المؤسسة الانتمائية.

(ب) كيان استثماري تحت الرعاية وشركة أجنبية خاضعة للسيطرة: المؤسسة المالية المنصوص عليها في الفقرة الفرعية ب (1) أو ب (2) من هذا القسم ولديها كيان راعي يمثل لمطلوبات الفترة الفرعية ب (3) من هذا القسم.

(1) تكون المؤسسة المالية كياناً استثمارياً تحت الرعاية إذا (أ) كانت كياناً استثمارياً مؤسساً في البحرين وهذا الكيان ليس وسيطاً مؤهلاً، أو شراكة أجنبية تقوم بالاقتطاع الضريبي، أو مؤسسة انتمائية أجنبية تقوم بالاقتطاع وفقاً للوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة؛ و(ب) واتفق كياناً مع المؤسسة المالية بأن يعمل كياناً راعياً للمؤسسة المالية.

(2) تكون المؤسسة المالية شركة أجنبية خاضعة للسيطرة والرعاية إذا كانت (أ) المؤسسة المالية شركة أجنبية خاضعة للسيطرة¹ منظمة بموجب قوانين البحرين ولا تكون وسيطاً مؤهلاً، أو شركة أجنبية تقوم بالاقتطاع الضريبي، أو مؤسسة انتمائية أجنبية تقوم بالاقتطاع وفقاً للوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة؛ و(ب) المؤسسة المالية مملوكة بالكامل، بشكل مباشر أو غير مباشر، لمؤسسة مالية أمريكية مبلغة توافق على أن تعمل، أو تطلب من مؤسسة تابعة للمؤسسة المالية أن تعمل، ككيان راعٍ للمؤسسة المالية؛ و(ت) كان لدى المؤسسة المالية نظام حسابات إلكتروني مشترك بينها وبين الكيان الراعي يُمكن الكيان الراعي من تحديد جميع أصحاب الحسابات والمستفيدين من المؤسسة المالية والوصول إلى جميع معلومات الحسابات والعملاء التي تحتفظ بها المؤسسة المالية وتشمل من غير حصر معلومات هوية العميل، ووثائق العميل، ورصيد الحساب، وجميع المدفوعات التي قدمت لصاحب الحساب أو المستفيد.

(3) يمثل الكيان الراعي للمتطلبات التالية:

(أ) أن يكون الكيان الراعي مرخصاً له بالعمل نيابة عن المؤسسة المالية (مثل مدير صندوق مالي، أو أمين، أو مدير شركة، أو شريك إداري) للوفاء بمتطلبات التسجيل السارية على موقع التسجيل الإلكتروني الخاص بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية التابع لمصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية؛

(ب) أن يقوم الكيان الراعي بالتسجيل ككيان راعٍ لدى مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية وذلك على موقع التسجيل الإلكتروني الخاص بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية التابع لدائرة الإيرادات الداخلية؛

(ت) إذا حدد الكيان الراعي أي حسابات أمريكية واجب الإبلاغ عنها تتعلق بالمؤسسة المالية، فإن الكيان الراعي يسجل المؤسسة المالية وفقاً لمتطلبات التسجيل السارية الواردة على موقع التسجيل الإلكتروني لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية التابع لمصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية في أو قبل تاريخ 31 ديسمبر 2016 أو تاريخ مرور 90

¹ مصطلح "شركة أجنبية خاضعة للسيطرة" يعني أي شركة أجنبية إذا كان أكثر من 50 بالمائة من إجمالي التصويت المجمع لكافة فئات أسهم تلك الشركة لها الحق في التصويت، أو كانت القيمة الإجمالية لأسهم تلك الشركة مملوكة، أو تعتبر مملوكة، "لحملة أسهم أمريكيين" في أي يوم خلال السنة الخاضعة للضريبة لتلك الشركة الأجنبية. أما مصطلح "حملة أسهم أمريكيين" فيعني، بالنسبة لأي شركة أجنبية، شخص أمريكي يمتلك، أو يعتبر أنه يمتلك، 10 بالمائة أو أكثر من إجمالي سلطة التصويت للمجموعة لكافة فئات الأسهم التي بحق لها التصويت في تلك الشركة الأجنبية.

يوماً على أول مرة يتم فيها تحديد هذا الحساب الأمريكي الواجب الإبلاغ عنه، ابهما يأتي لاحقاً؛

ث) يوافق الكيان الراعي على أن يؤدي بالنيابة عن المؤسسة المالية كافة إجراءات العناية الواجبة والاقتطاع والإبلاغ وأي متطلبات أخرى كان سيطلب من المؤسسة المالية تأديتها إذا كانت مؤسسة مالية بحرينية مباحة؛

ج) أن يقوم الكيان الراعي بتحديد المؤسسة المالية ويضع رقم تعريف المؤسسة المالية (الذي يتم الحصول عليه بالتتابع متطلبات التسجيل العمارة الواردة على الموقع الإلكتروني لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية التابع لمصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية) في جميع عمليات الإبلاغ التي يجريها نيابة عن المؤسسة المالية؛ و
ح) ألا تكون صفة الرعاية للكيان، الراعي قد الغيت.

ت) أداة استثمارية تحت الرعاية مملوكة لمجموعة صغيرة: المؤسسة المالية البحرينية التي تفي بالمتطلبات التالية:

- 1) أن تكون المؤسسة المالية تحمل صفة مؤسسة مالية فقط لكونها كياناً استثمارياً وليس وسيطاً مؤهلاً، أو شراكة أجنبية تقوم بالاقتطاع، أو مؤسسة انتمائية أجنبية تقوم بالاقتطاع بموجب لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة؛
- 2) أن يكون الكيان الراعي مؤسسة مالية أمريكية مبلغة، أو مؤسسة مالية أجنبية مبلغة وفقاً للنموذج 1، أو مؤسسة مالية أجنبية مشاركة، ويكون مخولاً بالعمل نيابة عن المؤسسة المالية (مثل مدير مهني، أو أمين، أو شريك إداري)، ويوافق أن يؤدي بالنيابة عن المؤسسة المالية جميع إجراءات العناية الواجبة، والاقتطاع، والإبلاغ وغيرها من المتطلبات الأخرى والتي كان سيطلب من المؤسسة المالية القيام بها فيما أو كانت مؤسسة مالية بحرينية مبلغة؛
- 3) ألا تعرض المؤسسة المالية نفسها كأداة استثمارية لأطراف ليسوا ذوي صلة؛
- 4) أن يمتلك عشرون فرداً أو أقل جميع حصص الدين وحصص رأس المال في المؤسسة المالية (بغض النظر عن حصص الدين التي تملكها المؤسسات المالية الأجنبية المشاركة والمؤسسات المالية الأجنبية في حكم الممثلة، وحصص رأس المال التي يملكها كيان إذا كان هذا الكيان يملك 100 ٪ من حصص رأس المال في المؤسسة المالية وكان الكيان ذاته يعد مؤسسة مالية تحت الرعاية ومذكور في هذه الفقرة (ت)؛ و

(5) أن يمثل الكيان الراعي لمتطلبات التالية:

(أ) أن يسجل الكيان الراعي لدى مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية بصفته كياناً راعياً وذلك على موقع التسجيل الإلكتروني لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية التابع لمصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية؛

(ب) أن يوافق الكيان الراعي أن يؤدي نيابة عن المؤسسة المالية جميع اجراءات العنقبة الواجبة، والاقطاع، والإبلاغ وغيرها من المتطلبات الأخرى والتي كان سؤول من المؤسسة المالية القيام بها فيما لو كانت مؤسسة مالية بحرينية مبلغة، ويحتفظ بالوثائق التي يتم جمعها فيما يخص المؤسسة المالية لمدة 6 سنوات؛

(ت) أن يحدد الكيان الراعي المؤسسة المالية في جميع عمليات الإبلاغ التي يتم إكمالها نيابة عن المؤسسة المالية؛

(ث) ألا تكون صفة الرعية للكيان الراعي قد ألغيت.

(ث) مستشارو الاستثمار ومدراء الاستثمار: كيان استثماري تم تأسيسه في البحرين، ويعد مؤسسة مالية فقط لكونه (1) يقدم استشارات استثمارية، ويعمل بالنيابة عن عميل، أو (2) يدير محافظ استثمارية، ويعمل بالنيابة عن عميل وذلك لأغراض الاستثمار أو إدارة أو الاشراف على أموال مودعة باسم العميل لدى مؤسسة مالية ليست مؤسسة مالية غير مشاركة.

(ج) أداة استثمار جماعية: كيان استثماري تم تأسيسه في البحرين ويخضع للتنظيم كأداة استثمار جماعية، شريطة أن تكون جميع الحصص في أداة الاستثمار الهامشية (بما في ذلك حصص الدين التي تتجاوز 50,000 دولار أمريكي) يتم حيازتها من قبل، أو من خلال، واحد أو أكثر من المالكين المستفيدين المعفيين، أو الكيانات الأجنبية غير المالية المنتجة المذكورة في الفقرة الفرعية ب (4) من القسم السادس من الملحق الأول، أو من الأشخاص الأمريكيين الذين ليسوا أشخاصاً أمريكيين محددتين، أو المؤسسات المالية التي لا تعد مؤسسات مالية غير مشاركة.

(ح) قواعد خاصة: تنطبق القواعد التالية على الكيان الاستثماري:

(1) فيما يتعلق بالحصص في الكيان الاستثماري الذي يعد أداة استثمار جماعية كما هو مبين في الفقرة (ج) من هذا القسم، تعد التزامات الإبلاغ لأي كيان استثماري (بخلاف المؤسسة المالية التي يُحتفظ من خلالها بالحصص في أداة الاستثمار الجماعية) قد تم الوفاء بها.

(2) فيما يتعلق بالحصص في:

(أ) الكيان الاستثماري المؤسس في سلطة شريكة ويخضع للتظيم كأداة استثمار جماعية ويتم حيازة جميع الحصص فيه (بما في ذلك حصص الدين التي تتجاوز 50,000 دولار أمريكي) من قبل، أو من خلال، واحد أو أكثر من المالكين المستفيدين المعفيين، أو الكيانات الأجنبية غير المالية المنتجة لهيئة في الفترة الفرعية ب (4) من القسم السادس من الملحق الأول، أو الأشخاص الأمريكيين الذين ليسوا أشخاصاً أمريكيين محددين، أو المؤسسات المالية التي لا تعد مؤسسات مالية غير مشاركة، أو

(ب) الكيان الاستثماري الذي يعد أداة استثمار جماعية مؤهلة بموجب لوائح وزارة الخزانة الأمريكية ذات الصلة.

تعتبر التزامات الإبلاغ لأي كيان استثماري يكون مؤسسة مالية بحرينية (بخلاف المؤسسة المالية التي يحتفظ من خلالها بالحصص في أداة الاستثمار الجماعية) قد تم الوفاء بها.

(3) فيما يتعلق بالحصص في الكيان الاستثماري المؤسس في البحرين والغير مذكور في الفقرة (بج) أو الفقرة الفرعية ح (2) من هذا القسم، وبما يتماشى مع الفقرة (4) من المادة (5) من الاتفاقية، تعتبر التزامات الإبلاغ لجميع الكيانات الاستثمارية الأخرى فيما يتعلق بتلك الحصص قد تم الوفاء بها إذا كانت المعلومات المطلوب الإبلاغ عنها من قبل الكيان الاستثماري المذكور أولاً بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بتلك الحصص قد تم الإبلاغ عنها من قبل ذلك الكيان الاستثماري أو شخص آخر.

(4) إن يخلق كيان استثماري تم تأسيسه في البحرين ويتم تنظيمه كأداة استثمار جماعية في التأهل بموجب الفقرة ج أو الفقرة الفرعية ح (2) من هذا القسم، أو في أن يكون، من ناحية أخرى، مؤسسة مالية أجنبية في حكم الممثلة فقط لقيام أداة الاستثمار الجماعية بإصدار أسهم فعلية لحامله، شريطة ما يلي:

(أ) لا تكون أداة الاستثمار الجماعية قد أصدرت، ولا تقوم بإصدار، أي أسهم فعلية لحامله بعد 31 ديسمبر، 2012؛

(ب) تقوم أداة الاستثمار الجماعية بإلغاء جميع تلك الأسهم عند التنازل عنها؛

(ت) تقوم أداة الاستثمار الجماعية (أو المؤسسة المالية البحرينية المبلغة) بإجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الملحق الأول والإبلاغ عن أي معلومات

مطلوب الإبلاغ عنها فيما يتعلق بأي من تلك الأسهم عند تقديم تلك الأسهم
للتحصيل أو لتقديم أي مدفوعات أخرى؛ و

ث) يكون لدى أداة الاستثمار الجماعية سياسات وإجراءات قائمة لضمان تحصيل أو
تجميد هذه الأسهم في أسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال قبل 1 يناير، 2017.

خامساً) الحسابات المستثناة من الحسابات المالية. تستثنى الحسابات التالية من تعريف الحسابات المالية،
ولذلك لا تُعامل على أنها حسابات أمريكية واجب الإبلاغ عنها.

(أ) حسابات الدخار معينة.

1) حساب التقاعد والمعاش: حساب التقاعد أو المعاش الذي يتم الاحتفاظ بها في البحرين ويستوفي
المتطلبات التالية بموجب قوانين البحرين.

أ) أن يخضع الحساب للتنظيم باعتباره حساب تقاعد شخصي أو باعتباره جزء من خطة تقاعد
أو معاش مسجلة أو خاضعة للتنظيم لتقديم مزايا تقاعد أو معاش (بما في ذلك مزايا العجز
أو الوفاة)؛

ب) أن يتمتع الحساب بتضليل ضريبي (أي أن تخصم أو تُنقل المساهمات في الحساب التي
كانت ستخضع للضريبة بموجب قوانين البحرين من الدخل الإجمالي لصاحب الحساب أو
تخضع لضريبة مخفضة، أو أن تُوجَل الضريبة على الدخل الاستثماري للحساب أو يخضع
لضريبة مخفضة)؛

ث) أن يكون الإبلاغ السنوي عن المعلومات فيما يتعلق بالحساب إلى السلطات الضريبية في
البحرين مطلوباً؛

ث) أن تكون السحوبات مشروطة ببلوغ سن تقاعد محدد أو بالعجز أو الوفاة، أو تطبق
الغرامات على عمليات السحب التي تتم قبل وقوع هذه الحالات المحددة؛

ج) إما (1) أن تكون المساهمات السنوية محددة بمبلغ 50,000 دولار أمريكي أو أقل، أو (2)
أن يكون هناك حد أقصى للمساهمات مدى الحياة للحساب محددة بمبلغ 1,000,000 دولار
أمريكي أو أقل، وفي كل حالة من الحالتين تطبق القواعد المنصوص عليها في الملحق
(الأول) والخاصة بتجميع الحسابات وتحويل العملة.

(2) حسابات اذخار غير متعلقة بالتقاعد: حسابات يتم الاحتفاظ بها في البحرين (بخلاف عقد التأمين

أو العقد ذو الإيزاد السنوي) وتستوفي المتطلبات التالية بموجب قوانين البحرين:

(أ) أن يخضع الحساب للتظيم بصفاته أداة اذخار لأغراض أخرى غير أغراض التقاعد؛

(ب) أن يتمتع الحساب بتفضيل ضريبي (أي أن تخصم أو تستثنى المساهمات في الحساب التي

كانت ستخضع للضريبة بموجب قوانين البحرين من الدخل الإجمالي لصاحب الحساب أو

تخضع لضريبة مخفضة، أو أن توجب الضريبة على الدخل الاستثماري للحساب أو يخضع

لضريبة مخفضة)؛

(ت) أن تكون السحوبات مشروطة بمعايير محددة تتعلق بالغاية من حساب اذخار (على سبيل

المثال، تقديم مزايا تعليمية أو طبية)، أو تطبيق الغرامات على عمليات السحب التي تتم قبل

الوفاء بهذه المعايير؛ و

(ث) أن تكون المساهمات السنوية محددة بمبلغ 50,000 دولار أمريكي أو أقل، وتطبق القواعد

المنصوص عليها في الملحق (الأول) الخاصة بتجميع الحسابات وتحويل العملة.

(ب) عقود معينة للتأمين على الحياة ذات أجل محدد: هي عقود تأمين على الحياة يتم الاحتفاظ بها في

البحرين وتغطي مدة تنتهي قبل بلوغ عمر الفرد المؤمن عليه 90 عاماً، بشرط أن يفي العقد

بالمطلبات التالية:

(1) أن تُدفع الأقساط الدورية، التي لا تتخلف مع مرور الوقت، على الأقل سنوياً خلال الفترة

التي يكون العقد فيها قائماً أو حتى بلوغ المؤمن عليه 90 عاماً من العمر، أيهما أقصر؛

(2) ألا يكون للعقد قيمة تعاقدية يمكن لأي شخص الحصول عليها (بالسحب، أو الحصول على

القرض، أو غير ذلك) دون إنهاء العقد؛

(3) ألا يتجاوز المبلغ الذي يدفع عند فسخ العقد أو إنهائه (عدا حالة تعويض الوفاة) إجمالي

الأقساط المدفوعة بموجب العقد، مع خصم مجموع رسوم الوفاة والاحتلال والمصاريف

(سواءً فرضت فعلياً أم لم تفرض) لمدة أو مدد وجود العقد وأي مبالغ مدفوعة قبل إلغاء العقد

أو إنهائه؛

(4) ألا يُحتفظ بالعقد مقابل قيمة من قبل طرف منقول إليه.

(ت) حساب ضمن شركة: هو حساب يتم الاحتفاظ به في البحرين كجزء من شركة فقط إذا كانت وثائق

هذا الحساب تتضمن نسخة من وصية المتوفى أو شهادة الوفاة.

(ث) حساب ضمان: هو حساب يتم الاحتفاظ به في البحرين أنشئ بخصوص أي من الأمور التالية:

- (1) أمر محكمة أو حكم قضائي.
- (2) بيع، أو مقايضة، أو تأجير ممتلكات عقارية أو شخصية، بشرط أن يفى الحساب بالمتطلبات التالية:

(أ) تمويل الحساب فقط بدفعة مقدمة، أو عربون، أو ودیعة بمبلغ ملائم يضمن تحقيق التزام يرتبط مباشرة بالمعاملة، أو دفعة مماثلة، أو يُمول الحساب بأصل مالي يتم إيداعه في الحساب فيما يتعلق بعملية بيع، أو مقايضة، أو تأجير ممتلكات؛

(ب) يُنشأ الحساب ويستخدم فقط لضمان التزام المشتري بتسديد قيمة شراء عقار، أو التزام البائع بتسديد أي التزامات سحتملة، أو سداد المؤجر أو المستأجر ثمن أي أضرار تتعلق بالعقار المؤجر على النحو المتفق عليه بموجب عقد الإيجار؛

(ت) يتم سداد أو توزيع أصول الحساب، بما في ذلك الدخل المكتسب عليه، لمصلحة المشتري أو البائع أو المؤجر أو المستأجر (بما في ذلك ما يدفع للوفاء بالتزامات ذلك الشخص) في حال بيع العقار، أو مقايضته، أو تسليمه، أو فسخ عقده؛

(ث) لا يكون الحساب حساب هامش (margin account) أو حساباً مماثلاً أنشئ بخصوص عملية بيع أصل مالي أو مقايضته؛ و

(ج) لا يتعلق الحساب بحساب بطاقة الائتمان.

(3) التزام مؤسسة مالية تخدم قرضاً بضمان عقار بتخصيص جزء من مبلغ مدفوع فقط لتسهيل عملية سداد الضرائب أو التأمين المتعلق بالممتلكات العقارية في وقت لاحق.

(4) التزام مؤسسة مالية فقط بتسهيل دفع الضرائب في وقت لاحق.

(ج) حسابات السلطة الشريكة: هو حساب محتفظ به لدى البحرين ومستثنى من تعريف الحساب المالي بموجب اتفاق بين الولايات المتحدة و سلطة شريكة أخرى لتسهيل تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، بشرط أن يخضع هذا الحساب لنفس المتطلبات والرقابة بموجب قوانين هذه السلطة الشريكة الأخرى كما لو كان هذا الحساب مؤسس في هذه السلطة الشريكة ومحتفظ به من قبل مؤسسة مالية في تلك السلطة الشريكة.

سادساً: تعريفات: تسري التعريفات الإضافية التالية على البنود المذكورة أعلاه.

(أ) مؤسسة مالية أجنبية مبلغة وفقاً للنموذج 1: يعنى مصطلح مؤسسة مالية أجنبية مبلغة وفقاً للنموذج 1، مؤسسة مالية توافق بشأنها حكومة غير أمريكية أو وكالة تابعه لها، على الحصول على معلومات وتبادلها وفقاً للنموذج 1 من الاتفاقية الحكومية الدولية، وذلك بخلاف مؤسسة مالية تعامل باعتبارها مؤسسة مالية غير مشاركة بموجب النموذج 1 من الاتفاقية الحكومية الدولية. ولأغراض هذا التعريف، فإن مصطلح نموذج 1 من الاتفاقية الحكومية الدولية يعنى ترتيباً ما بين الولايات المتحدة أو وزارة الخزانة الأمريكية مع حكومة غير أمريكية أو واحدة أو أكثر من وكالاتها لتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية من خلال الإبلاغ الذي تقوم به هذه المؤسسات المالية للحكومة غير الأمريكية أو وكالاتها، والذي يعقبه تبادل أوتوماتيكي للمعلومات المبلغ عنها مع مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

(ب) مؤسسة مالية أجنبية مشاركة: يعنى مصطلح مؤسسة مالية أجنبية مشاركة، مؤسسة مالية وافقت على الامتثال لمتطلبات اتفاقية المؤسسة المالية الأجنبية، بما في ذلك المؤسسة المالية المعروفة في النموذج 2 من الاتفاقية الحكومية الدولية والتي وافقت على الامتثال لمتطلبات اتفاقية المؤسسة المالية الأجنبية. ويشمل مصطلح مؤسسة مالية أجنبية مشاركة أيضاً فرعاً وسيطاً مؤهلاً لمؤسسة مالية أمريكية مبلغة، ما لم يكن هذا الفرع مؤسسة مالية أجنبية مبلغة وفقاً للنموذج 1. ولأغراض هذا التعريف، يعنى مصطلح اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية، اتفاقية تحدد المتطلبات للمؤسسة المالية حتى تعامل معاملة مؤسسة ممثلة لمتطلبات القسم 1471(ب) من قانون ضريبة الدخل الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، ولأغراض هذا التعريف، فإن مصطلح النموذج 2 من الاتفاقية الحكومية الدولية يعنى ترتيباً بين الولايات المتحدة أو وزارة الخزانة الأمريكية وحكومة غير أمريكية أو واحدة أو أكثر من وكالاتها لتسهيل تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية من خلال الإبلاغ المباشر من قبل المؤسسات المالية إلى مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية وفقاً لمتطلبات اتفاقية المؤسسة المالية الأجنبية، ويتم ذلك بتبادل المعلومات بين هذه الحكومة غير الأمريكية أو الوكالات التابعة لها وبين مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية.